في ظل استمرار العدوان على قطاع غزة، تتجه الأنظار إلى رد «حماس» على الاتفاق المطروح لوقف إطلاق النار وتبادل الأسرى، في وقت كان فيه رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو يناور عبر الحديث عن سعيه لإعادة المحتجزين، بالتوازي مع التشديد على استمرار الحرب لتحقيق أهدافها

مفاوضات وقف النار في غزة

الاتفاق ينتظر قرار «حماس» ومناورات نتنياهو

قوات إسرائيلية على حدود غزة (جاك غويز/فرانس برس)

للحديث تتمة...

شعب فلسطين يستحق

ناصر السهلي

يكرر بعض قادة الساحة السياسية الفلسطينية الجمل المتطابقة ذاتها عن أن «القرار الوطني» عائد لشعبهم وحده، وذلك رداً على الأطروحات الأميركية وغيرها عن «تجديد» السلطة الفلسطينية، أو «اليوم التالي» في غزة. مع ذلك، فإن تواصل الأداء السياسي الدبلوماسي (وحتى الإعلامي) المرتبك يعيد إنتاج تجربة عام 2002، والتي حولت المسألة من قضية احتلال إلى «صلاحيات» وتغيير وجوه، أثناء فترة محاصرة الرئيس الراحل ياسر عرفات في رام الله. والجعبجة الأميركية أخيراً تذهب إلى السيناريو ذاته، أي إجراء «إصلاحات في السلطة الفلسطينية». يعرف المعنيون بالأمر، بمن فيهم من عايشوا تلك المرحلة قبل 22 عاماً، كيف اندفع الأميركي لفرض ديناميكيات تخفيف الأثمان على الاحتلال. ويعرفون أن المطروح، وبعبارات جذابة عن «إمكانية» اعتراف أميركي بدولة فلسطينية، وغيرها من «استخلاص العبر»، يهدف لإعادة ستر الاحتلال الذي عراه صمود شعبهم وتضحياته. إن 120 يوماً من المأساة، ووضوح أهداف الصهيونية الدينية، كافية لنزول الفلسطينيين عن أشجار الفنوية، وترجمة التضحيات والصمود بسياسة موحدة، تحمل هدفاً واضحاً: كنس الاحتلال وحق تقرير المصير. الساحة الفلسطينية ليست ذات جدار منخفض لتمرر فوقه مشاريع تصفية قضية شعبها. ولذا لزاماً اقتران الخطابات بالتطبيق، وبالمبادرة السريعة نحو تشكيل قيادة وطنية موحدة، استناداً إلى حقيقة أن الشعب الفلسطيني هو الرقم الصعب، وليس هذا أو ذاك. الفلسطينيون وحدهم قادرون على قطع الطريق على حالة التسويف، ومنع تحويل حقوقهم الوطنية تحت مظلة دولة الأبرتهايد الصهيونية وعربدة الإرهاب الاستيطاني إلى كانتونات، وإن سميت «دولة فلسطين العظمى». سيكون مؤلماً أمام كل هذه التضحيات العودة إلى مراهنات على «وعود» متاهة اتفاقية أوسلو (سبتمبر/ أيلول 1993)، التي كان يفترض أن تؤدي عام 1999 إلى دولة فلسطينية، أو على الشعارات الجوفاء، للأميركيين والبريطانيين، وقد كُررت لأكثر من ثلاثة عقود عن «ضرورة حل الدولتين».

أمام الحركة الفلسطينية مهمة ملحة لترجمة قضيتها ببرامج وسياسات وحدوية، وليس فقط لوقف المعاناة ورفع الظلم عن الغزيين، بل لقولها صريحة لواشنطن والإقليم إنه لا قفز عن حقوق شعب فلسطين بعد اليوم. ودونها لا شيء سيفضي إلى «السلام» ولا إلى «حل الدولتين».

غزة، القاهرة ـ **العربي الجديد**
حيفا ـ **نايف زيداني**

بعد 118 يوماً من الحرب على غزة، يترقب أهالي القطاع مصير الاتفاق المطروح للتوصل إلى وقف لإطلاق النار، والذي لا يزال ينتظر قرار حركة «حماس» تجاهه، في ظل استبعاد أن ترفضه مع إصرارها على ضرورة أن يكون مقدمة لوقف الحرب، فيما يواصل رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو مناوراته بين الحديث عن استعداده للقيام بكل شيء ممكن لإطلاق سراح المحتجزين لدى «حماس»، وبين إصراره على استمرار الحرب «حتى تحقيق النصر الكامل». هذا التناقض في تصريحات نتنياهو يضع علامات استفهام حول مصير الاتفاق المتبلور، في حين تبرز في الميدان معطيات على أن الجيش الإسرائيلي ينفذ فعلياً المرحلة الثالثة من الحرب، وذلك بانسحابه أمس الخميس من بعض مناطق غزة، مع استعداده للعودة إليها كما فعل في تجارب سابقة، وتحديداً في مدينة غزة. كل ذلك يحصل فيما ترتفع يومياً حصيلة ضحايا العدوان من المدنيين والتي تجاوزت الـ27 ألف شهيد فلسطيني. ولم تكن حركة «حماس» قد أعطت حتى مساء أمس الخميس ردها على المقترح المقدم لاتفاق يتضمن 3 مراحل لوقف إطلاق النار في غزة وتبادل المحتجزين والأسرى، والذي تم التوصل إليه بعد اجتماع الأحد في باريس ضم مسؤولين أميركيين وإسرائيليين وقطريين ومصريين. وكان من المتوقع أن يصل وفد من «حماس» بقيادة رئيس المكتب السياسي إسماعيل هنية إلى القاهرة أمس الخميس. وقال مصدر مصري، لـ«العربي الجديد»، إن اجتماعاً كان مقرراً مساء أمس للوفد مع رئيس جهاز المخابرات العامة المصري اللواء عباس كامل لبحث التصور الخاص بتبادل الأسرى وتعليق إطلاق النار، الذي تم طرحه في اجتماع باريس.

من جهتها، نقلت وكالة «رويترز» عن مسؤول فلسطيني قريب من المحادثات لم تسمه أنه من المستبعد أن ترفض حركة «حماس» الاقتراح الذي طرحه وسطاء هذا الأسبوع لوقف إطلاق النار، لكنها لن توقع عليه بدون ضمانات بأن إسرائيل ستلتزم بإنهاء الحرب. وذكر المسؤول أن نص الاتفاق المقترح يتضمن مرحلة أولى تستمر لمدة 40 يوماً يتوقف خلالها القتال، بينما تطلق «حماس» سراح المدنيين المتبقين من بين أكثر من 100 رهينة لا تزال تحتجزهم. وستشهد مراحل أخرى إطلاق سراح الجنود الإسرائيليين وتسليم جثث الرهائن القتلى. وأضاف المسؤول «لا أتوقع أن ترفض حماس الورقة، ولكنها قد لا تعطي موافقة حاسمة عليها أيضاً، بدلاً من ذلك أتوقع أن يكون الرد إيجابياً بينما يعيد التأكيد على مطالبهم بأن أي اتفاق يتم توقيعه يجب أن تلتزم إسرائيل بموجبه بإنهاء الحرب على غزة وسحب قواتها بالكامل من هناك».

من جهتها، نقلت وكالة «الأناضول» عن مصدر فلسطيني مطلع، أن حركة «حماس» تجري مباحثات مع الفصائل الفلسطينية لاتخاذ موقف موحد بشأن الاتفاق، ومن ثم تقديمه للجانب المصري. وأوضح أن «الحركة أرسلت استفسارات للجانب المصري حول تفاصيل تتعلق بالصفقة، ومنها قضية انسحاب الجيش من غزة خلال فترة التهدئة التي ستتم في الجزء الأول من الاتفاق».

على الجهة المقابلة، كان نتنياهو يشدد على أن الحرب على غزة «ستستمر حتى النصر الكامل على حركة حماس»، وذلك خلال زيارته أمس جنوداً يتلقون العلاج في مستشفى «شيبا» إثر إصابتهم في المعارك. وكان نتنياهو قد تعهد في لقاء مساء الأربعاء مع ممثلين عن عائلات المحتجزين الإسرائيليين في غزة، بأن يسعى لإبرام صفقة مع «حماس» بدون أي حسابات سياسية، على حد تعبيره، لكنه أكد أن هذا «ليس بأي ثمن». وأفادت القناة 12 الإسرائيلية أن الجلسة التي جمعت نتنياهو بـ18 من عائلات المحتجزين، طالبت العائلات خلالها بأن يقبل بإبرام الصفقة حتى لو كان الثمن تفكيك الائتلاف الحكومي، ورد عليهم: «إذا كانت هناك صفقة جيدة لدولة إسرائيل، لإعادة المخطوفين وتحقيق أهداف الحرب، فسأقوم بإبرامها بدون الاكتراث لشيء. سألتموني عن الائتلاف، لا يوجد ائتلاف. ولكن إذا اعتقدت بأن الأمر يشكل خطراً على أمن إسرائيل أو لا يحقق الأهداف التي نريدها، فلن أقوم بذلك». وطالبته العائلات بوضع قضية المحتجزين الإسرائيليين على رأس سلم الأولويات في ظل نفاد الوقت، ورد نتنياهو بالإشارة إلى أهداف الحرب الثلاثة، التي يرددها، وهي تفكيك «حماس» وإعادة المخطوفين ونزع سلاح قطاع غزة. وقال إنه «لا يمكن تحقيق هدف واحد على حساب المس بأهداف أخرى». إلى ذلك اعتبر مسؤولون كبار في المجلس الوزاري للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت) لم تسمّهم القناة 12، أن نتنياهو يُفشّل ما يحدث في الغرف المغلقة ويحبط الصفقة. وقال المسؤولون إنه ليس من الواضح سبب حديث نتنياهو عن تحرير آلاف الأسرى الفلسطينيين، «في حين أن هذا العدد يعيد الحقيقة ولم تتم مناقشته، من شأن ذلك نسف الصفقة».

> «رويترز»: «حماس» لن توقع الاتفاق بدون ضمانات بإنهاء الحرب
>
> نتنياهو: الحرب ستستمر حتى النصر الكامل على «حماس»

في سياق متصل، أعرب وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، عن معارضته لصفقة تبادل أسرى يتم من خلالها الإفراج عن آلاف الأسرى الفلسطينيين. وقال في تصريح إذاعي أمس إنه يرفض تصريحات سياسيين إسرائيليين حول الموافقة على الصفقة «بأي ثمن». وتابع «الثقل (في رئيس حماس في غزة يحيى) السنوار سيطالب بقنبلة ذرية في قطاع غزة، هل هذا ثمن سندفعه من أجل استعادة جميع المخطوفين؟ هذا سخيف للغاية. وهل نُغرق الشوارع بالمخربين الذين سيقتلون غدا آلاف الإسرائيليين، هل هذا ثمن معقول؟». وأضاف أن «ثمة احتمالاً ألا تكون هناك صفقة. وليس لدي انطباع أنه يوجد استعداد لذلك لدى السنوار».

لكن مقابل ذلك يبدو أن هناك دفعاً أميركياً لإتمام الصفقة. وقال الرئيس الأميركي جو بايدن في كلمة في واشنطن أمس إنه يعمل جاهداً لإيجاد وسيلة لـ«إعادة الرهائن»، وإنهاء الأزمة الإنسانية وإحلال السلام في غزة وإسرائيل، مضيفاً أن بلاده تعمل لإحلال السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين بناء على دولتين وشعبين يعيشان جنباً إلى جنب.

في هذا الوقت، برز ما كشفته إذاعة جيش الاحتلال، أمس الخميس، نقلاً عن مصادر مطلعة، أن «مصر وإسرائيل تقتربان من التوصل إلى تفاهمات بشأن عمل القوات الإسرائيلية عسكرياً في رفح ومحور فيلادلفيا (الذي يمتد من أقصى الطرف الجنوبي لقطاع غزة إلى البحر المتوسط على الحدود مع سيناء المصرية)، مشيرة في الوقت نفسه إلى أن «هذه التفاهمات ستؤدي إلى نقل جزء من سكان قطاع غزة إلى مناطق أخرى». وتحدثت الإذاعة عن دولة عربية خليجية، لم تسمّها، أبدت موافقتها على تمويل إقامة جسار تحت الأرض، بين إسرائيل ومصر، يمنع حفر أنفاق هناك، واشترطت مساهمتها بموافقة مصر. وفي حديث الإذاعة عن أهم ما جاء في بنود التفاهمات التي يتم صوغها، فإن «إسرائيل تعهدت أمام مصر، وفق التقديرات، بأنها لن تعمل في منطقة رفح طالما لا تسمح لسكان غزة الموجودين هناك، والذين يبلغ عددهم ربما أكثر من مليون شخص، بإخلاء المكان». ويعني ذلك، وفقاً لإذاعة الجيش، أن «إسرائيل ستعمل في البداية على إخلاء السكان الغزيين من منطقة رفح». وبحسب الإذاعة، فإن إسرائيل لم تقرر بعد إلى أين تنوي إخلاء السكان الغزيين، ولكنّ ثمة إمكانيتين مطروحتين: أولاهما إلى شمال القطاع، أما الخيار الثاني المطروح، فهو خانيونس. وأضافت أنه في الوقت الذي تعمل فيه إسرائيل في رفح، سيكون بإمكانها الوصول إلى معبر فيلادلفيا والتأكد من سير الأمور كما ينبغي بالنسبة لإسرائيل. وبحسب التفاهمات الإسرائيلية المصرية التي أوردتها الإذاعة، سيكون لإسرائيل تأثير معيّن في محور فيلادلفيا بشأن ما يحدث على طوله، ولكن بدون وجود ثابت للقوات الإسرائيلية هناك. وقالت الإذاعة: «سيكون لإسرائيل تأثير هناك، كما يبدو من خلال وسائل تكنولوجية يتم تركيبها على طول محور فيلادلفيا، ولن تكون مصر وحدها من تسيطر على المعابر المختلفة، وإنما ستكون هناك أيضاً سيطرة إسرائيلية في هذا الجانب، من خلال الوسائل التكنولوجية».

وفي السياق، رجّحت مصادر مصرية، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «تفرض إسرائيل الأمر الواقع (العملياتي العسكري) في محور فيلادلفيا، من دون التنسيق مع مصر»، قائلة إن «المسؤولين المصريين يضعون في اعتبارهم هذا السيناريو، ولكن هناك التزاماً بعدم التصعيد في مواجهته، لأن التقديرات الرسمية تؤكد أن التصعيد ليس في صالح مصر وعلاقاتها بإسرائيل». ميدانياً، برز أمس انسحاب قوات الاحتلال من المناطق الغربية الشمالية لقطاع غزة، بعد أن كانت اقتحمتها في 27 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي مع بداية العملية البرية. وهذه المنطقة التي انسحب منها الإسرائيليون للمرة الأولى بشكل كامل، وفق روايات شهود عيان تحدثوا لـ«العربي الجديد»، شهدت دماراً هائلاً. وقال شاهد عيان لـ«العربي الجديد» إنّ جيش الاحتلال انسحب من المنطقة بشكل كامل وتراجع قبالة موقع زيكيم العسكري الإسرائيلي، لكن هناك خشية من تجارب سابقة أن يعود جيش الاحتلال للمنطقة كما عاد لمناطق أخرى. وعاد الآلاف من السكان بحذر شديد للمنطقة لتفقدها ووجدوا دماراً هائلاً في المنازل والعمارات السكنية والأحياء والبنية التحتية. ولا يزال جيش الاحتلال يتمركز، وفق شاهد عيان آخر تحدث لـ«العربي الجديد»، في المناطق الغربية من مدينة غزة، وذلك بعد أن عاد إليها في الأيام الماضية بعد الانسحاب والتراجع إلى نقاط ما قبل الهدنة الأخيرة. ويخشى السكان من عودة جيش الاحتلال إلى المناطق التي انسحب منها شمالي غرب القطاع، لذلك تجدهم حذرين في العودة لمنازلهم خصوصاً أن جيش الاحتلال عاد لمناطق مشابهة انسحب منها واستهدف المدنيين. ووجد فلسطينيون عادوا للمنطقة جثثاً متحللة ومتفحمة جراء استهدافها من جيش الاحتلال، ويبدو أنها ليست جثثاً لشهداء جدد. كذلك أعلن الجيش الإسرائيلي، أمس، استبدال لواء الاحتياط 55 في خانيونس جنوب قطاع غزة بقوات أخرى، بعد شهرين من العمل هناك، من دون مزيد من التفاصيل بشأن القرار.

في موازاة ذلك، كشفت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية أمس أن جيش الاحتلال بدأ في الأسابيع الأخيرة بتوسيع ظاهرة إحراق منازل مدنيين في قطاع غزة بأوامر من ضباط القوات الموجودة في الميدان. وقام الجنود بإحراق عدد من البيوت والمباني خلال الشهر الأخير بهذه الطريقة، بحيث إن البيوت التي يتم إحراقها بمحتوياتها تبقى مشتعلة حتى تخرج عن الخدمة تماماً. ونقلت الصحيفة عن الجيش قوله إن «تدمير البيوت في غزة يتم من خلال وسائل مصادق عليها فقط وإن أي عمليات من هذا النوع تمت بطرق أخرى سيتم فحصها». وفحصت الصحيفة هذه الظاهرة، وتبيّن لها أن ما بدأ كطريقة عمل لعمليات إبادة وتدمير محدودة في حالات عينية، اتسع على نحو كبير.

ميدانياً، تواصلت المعارك في أماكن مختلفة من غزة ومعها القصف الإسرائيلي. واستشهد عشرات الفلسطينيين، وأصيب آخرون، في قصف على مدينة غزة، وعلى المخيم الجديد غرب النصيرات وسط القطاع، وعلى مدينة دير البلح. كما تواصل القصف المدفعي الإسرائيلي على حي الأمل ومحيط جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني غرب مدينة خانيونس. وارتفع عدد ضحايا الحرب على القطاع إلى 27019 شهيداً و66139 مصاباً منذ 7 أكتوبر، كما أعلنت وزارة الصحة في غزة أمس الخميس. وأضافت في بيان أن الاحتلال ارتكب 15 مجزرة، راح ضحيتها 118 شهيداً و190 إصابة خلال 24 ساعة.

وأعلنت «كتائب القسام» عبر «تليغرام»، «ذك تحشدات العدو غرب مدينة غزة بقذائف الهاون من العيار الثقيل»، و«استهداف مجموعة من جنود الاحتلال تحصنت داخل منزل غرب مدينة خانيونس بقذيفة مضادة للتحصينات وإيقاعهم بين قتيل وجريح». في المقابل، أفادت معطيات الجيش الإسرائيلي أمس عن إصابة 5 جنود خلال 24 ساعة، ليرتفع عدد الجنود والضباط الجرحى منذ بداية الحرب إلى 2812.

الإفراج عن 114 فلسطينياً

أفرجت إسرائيل، أمس الخميس، عن 114 فلسطينياً بينهم 4 سيدات، اعتقلهم الجيش من مناطق مختلفة بقطاع غزة خلال عمليته البرية التي بدأها في 27 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، حسبما كشف مصدر من هيئة المعابر والحدود الفلسطينية، رفض الكشف عن هويته، لوكالة «الأناضول». ونُقل نحو 10 فلسطينيين، تعرضوا للضرب المبرح، بينهم سيدة، مباشرة إلى مستشفى أبو يوسف النجار، بمدينة رفح، جنوبي القطاع، بسبب أوضاعهم الصحية الصعبة.

تجدد الحراك الدولي لمنع اندلاع حرب شاملة بين «حزب الله» وإسرائيل، وذلك بزيارتين لمسؤولين أوروبيين أمس إلى بيروت، وتأكيد الجانب اللبناني تمسكه بالقرار 1701

ميقاتي وكاميرون في بيروت، أمس (جوزيف عيد/فرانس برس)

تجدد الحراك الدولي لمنع حرب شاملة على لبنان

بيروت ـ ريتا الجمّال
حيفا ـ العربي الجديد

تواصل الحراك الدولي لمنع تحول التصعيد بين «حزب الله» وإسرائيل على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، إلى حرب واسعة. وكان وزير الخارجية البريطاني ديفيد كاميرون، قد جال أمس الخميس في لبنان، عاقداً لقاءات مع عدد من المسؤولين. وخلال لقائه رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، نجيب ميقاتي، أمس الخميس، شدّد كاميرون، على أن «الأولوية لوقف إطلاق النار في غزة تمهيداً للانتقال إلى المرحلة التالية للحل». بدوره، أكد ميقاتي أن «لبنان يؤيد الحل السلمي في المنطقة، وأن الدور البريطاني في دعم الجيش أساسي في الدفع بهذا الاتجاه»، مضيفاً «أن لبنان مع تطبيق القرارات الدولية، خصوصاً القرار 1701 (الذي وضع حداً للعدوان الإسرائيلي على لبنان صيف 2006)، واستمرار التعاون بين الجيش (اللبناني) و(قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان) اليونيفيل».

وقال مصدر مقرّب من ميقاتي لـ«العربي الجديد»، إن «رئيس الحكومة ركّز على أن لبنان لا يريد الدخول في حرب، ولا يسعى إليها، وأن الاستفزازات الإسرائيلية هي التي ستؤدي إلى تدهور الأوضاع، مشدداً على ضرورة وقف العدوان الإسرائيلي على غزة، ومن ثم بحث القضايا السياسية، والحل العادل للفلسطينيين بما يمنحهم كامل حقوقهم». وأشار المصدر إلى أن «ميقاتي تحدث مع الوزير البريطاني عن أن لبنان يراقب النقاشات الدائرة ربطاً باجتماع باريس، ويأمل أن تكون النتائج إيجابية، وتفضي إلى وقف دائم لإطلاق النار، خصوصاً أنها ستنعكس بدورها هدوءاً على جبهة الجنوب اللبناني».

وقال المصدر أيضاً إن «الوزير البريطاني تطرق إلى ضرورة دعم المؤسسة العسكرية في لبنان ومواصلة بريطانيا تقديم الدعم لها، كما أبدى خشيته من التصعيد، آملاً أن تساهم التطورات في وقف إطلاق نار دائم، لأن الخارج لا يريد حرباً في المنطقة، وينبه من تداعيات كبيرة لها في حال وقوعها».

كما التقى كاميرون رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري، الذي أكد أن «إسرائيل تستهدف المدنيين والأحياء السكنية، متجاوزة منطقة القرار الأممي 1701 وقواعد الاشتباك وأن لبنان متمسك وينتظر تطبيق هذا القرار منذ صدوره بكامله».

وقال مصدر مقرّب من بري لـ«العربي الجديد»، إن «اللقاء تناول تكثيف التعاون بين الجيش اللبناني وقوات اليونيفيل في الجنوب». وتابع المصدر: «بري أكد أمام وزير الخارجية البريطاني أن لبنان لا يسعى إلى الحرب، لكنه لن يقف متفرجاً على الاستفزازات والاعتداءات الإسرائيلية، مشدداً على أن العدو الإسرائيلي يجب أن ينسحب من كامل الأراضي اللبنانية ويتوقف عن خروقاته البرية والبحرية والجوية». والتقى كاميرون قائد الجيش اللبناني العماد جوزاف عون، معرباً عن «دعم بلاده للجيش في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها لبنان». بدوره، التقى وزير الخارجية والمغتربين في حكومة تصريف الأعمال عبدالله بو حبيب نظيره المجري بيتر سيارتو، أمس الخميس. وعقد الوزيران مؤتمراً صحافياً قال فيه سيارتو: «نحن قلقون من تفاقم النزاع المسلح في الشرق الأوسط، وعلى المجتمع الدولي القيام ما بوسعه لوقف تدهوره». وأضاف: «نعلم أن لبنان لا يريد أي حرب جنوبياً، لذا أحث المجتمع الدولي على مساعدة حكومة لبنان لتفادي النزاع المسلح مع إسرائيل».

وفي تصريحات صحافية، قال بو حبيب «لسنا مع أنصاف الحلول في جنوب لبنان»، مشيراً إلى أن «المشروع الإسرائيلي يقضي بانسحاب حزب الله شمالاً لتقتمكن من إعادة المستوطنين إلى منازلهم، وهذا ما نرفضه لأننا نريد حلاً كاملاً، وهو تبيان الحدود بيننا وبينهم، التي تم ترسيمها في عام 1923 وتم التأكيد عليها في اتفاقية الهدنة»، في عام 1949. وشدّد بو حبيب على أنه «نريد إستعادة مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وهي لبنانية، وأن تتوقف إسرائيل عن خروقها الجوية والبحرية والبرية». وتابع: «نحن مستعدون لبدء التفاوض غير المباشر، ولكن لا يمكن التوقيع على أي اتفاقية قبل انتخاب رئيس للجمهورية، وفي الانتظار بإمكاننا التفاوض للوصول الى اتفاقية من خلال تفاوض غير مباشر شبيهة باتفاقية الترسيم البحري التي حصلت». وحول الأنباء عن عودة قريبة لمستشار الرئيس الأميركي جو بايدن، لشؤون أمن الطاقة العالمي، عاموس هوكشتاين إلى بيروت، أوضح بو حبيب أنه «إذا عاد هوكشتاين إلى لبنان فهذا يعني أن شيئاً ما لديه». وعن الأنباء عن «سحب موضوع التفاوض غير المباشر جنوباً من يد الحكومة اللبنانية وحصره مباشرة بحزب الله»، ردّ بو حبيب: «نحن وحزب الله في حوار دائم، وهو قال أكثر من مرة إن الدولة هي التي تفاوض وليس هو».

من جهتها، اعتبرت «كتلة الوفاء للمقاومة» (كتلة حزب الله النيابية)، بعد اجتماعها الدوري أمس الخميس، أن «الاتجاه الذي سيرسو عليه الوضع في غزة نتيجة المحاولات الجارية لوقف النار هناك، هو الذي سيحدد الأفق الذي سيحكم مسار الفترة المقبلة». وأكدت أن «فصائل المقاومة الفلسطينية، وفي طليعتها حركة حماس هي اولاً وأخيراً صاحبة الموقف الفصل من المقترحات التي تضمّنتها مسودّة اتفاق الإطار، التي تشارك في وضعها ممثلو الدول التي أجتمعت في باريس، بهدف التوصّل إلى التهدئة على جبهة قطاع غزة». في سياق آخر، أفادت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية، أمس الخميس، بتضرر أكثر من 500 منزل ومبنى في المستوطنات الإسرائيلية القريبة من الحدود مع لبنان، جراء القذائف التي يطلقها «حزب الله» من الأراضي اللبنانية. وأفادت الصحيفة بأن معظم المنازل تضررت على نحو طفيف نسبياً، ولكن جزءاً منها تضرر على نحو كبير جداً ويصعب إصلاحه.

واعتمدت الصحيفة على معطيات السلطات الإسرائيلية، التي تعمل في هذه الأيام على رصد الأضرار في عشرات المستوطنات.

وأشارت الصحيفة إلى أن الأسبوع الأخير شهد ارتفاعاً باستخدام «حزب الله» للصواريخ الثقيلة نسبياً، من قبيل «بركان» و«فلق 1»، وأن من بين المناطق المتضررة بسبب ذلك مستوطنة «شلومي»، حيث تضرر أكثر من 50 منزلاً السبت الماضي، جراء صاروخ «بركان» أطلق باتجاه موقع عسكري محاذٍ.

وقال رئيس المجلس البلدي في شلومي، غابي نعمان، إن «صواريخ بركان باتت تطلق بوتيرة أعلى ونحن نواجه خطراً حقيقياً». وأضاف: «عندما يضرب صاروخ من هذا النوع منطقة مأهولة يمكنه أن يمحو مباني كاملة. توقعت من الجيش الإسرائيلي بعد أربعة أشهر على بدء الحرب، ألا تكون لدى حزب الله إمكانية لإطلاق النار علينا بهذا الشكل. لقد أن الأوان لدخول الجيش الإسرائيلي جنوب لبنان وإظهار قوته. البلدة اللبنانية التي يُطلق منها صاروخ بركان يجب أن تُمحى».

ونقلت الصحيفة عن رئيس بلدية مستوطنة «كريات شمونة» أفيحاي شتيرن، قوله إن «المدينة تُقصف يومياً، وإن لم تكن المدينة فالبلدات المحيطة بها. حزب الله طوّر أسلحته ولم تعد نفس الصواريخ والذخيرة التي نتذكّرها من الحروب السابقة». ورأى شتيرن أن على إسرائيل شن حرب لإبعاد «حزب الله» عن الحدود، و«عدم انتظار التوصل إلى تسوية سياسية مشكوك في أمر نجاحها».

ميدانياً، شنّت الطائرات الإسرائيلية، أمس الخميس، العديد من الغارات على قرى وبلدات لبنانية، فضلاً عن تواصل قصفها المدفعي لقرى أخرى، وذلك في مقابل استمرار «حزب الله» بقصف مواقع إسرائيلية. ومساء الأربعاء، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية عقوبات على ثلاثة كيانات وأفراد في لبنان وتركيا لتقديمهم الدعم والتمويل المالي لـ«فيلق القدس» في الحرس الثوري الإيراني، و«لحزب الله».

معضلة النزوح

أفادت «الوكالة الوطنية للإعلام» اللبنانية، أمس الخميس، بأن قضية نزوح سكان القرى الحدودية في اتجاه المناطق اللبنانية الآمنة، خصوصاً في قضاء صور، ترمي بثقلها الكبير على اتحاد بلديات القضاء، فيما لم تعتمد الأقضية اللبنانية الأخرى مراكز استقبال للنازحين سوى مركز في منطقة الغازية ـ قضاء صيدا. وارتفع عدد النازحين من المناطق الحدودية في الجنوب اللبناني إلى 86 ألفاً، بحسب تقرير نشرته «المنظمة الدولية للهجرة» أخيراً.

شرق غرب

أونروا: قد نضطر لوقف عملياتنا بحلول نهاية فبراير

أعلنت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، أمس الخميس، أنها قد تضطر إلى وقف عملياتها في قطاع غزة والمنطقة مع حلول نهاية فبراير/شباط الحالي. ونقل بيان للوكالة، نشر على منصة «إكس»، عن المفوض العام لأونروا فيليب لازاريني قوله إنه «إذا ظل التمويل معلقاً، فمن المرجح أن نضطر إلى إنهاء عملياتنا بحلول نهاية فبراير. ليس فقط في غزة، بل وأيضاً في جميع أنحاء المنطقة». (فرانس برس)

النرويج متفائلة بعودة التمويل

أعلن وزير الخارجية النرويجي إسبن بارت (الصورة)، أمس الخميس، أنه «متفائل بشكل معقول» بأن بعض الدول التي أوقفت تمويل أونروا ستستأنف تمويلها. وقال إن «دولاً كثيرة» تدرك أن الوضع الحالي لا يمكن أن يستمر لمدة طويلة للغاية، مضيفاً: «يبحثون عن مخرج، والآن ربما إذا أتت أونروا سريعاً ببرد جيد، ومقبول باعتباره جاداً، فسيستأنفون بكل سرور» التمويل. وكانت دول عديدة أوقفت تمويل أونروا عقب اتهام بعض موظفيها بالمشاركة في هجوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. (رويترز)

رئيس أسبق لـ«الشاباك»: الحرب على غزة انتقامية

وصف الرئيس الأسبق لجهاز «الشاباك» كرمي غيلون، في تصريح للقناة 12 العبرية أمس الخميس، الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة بأنها «انتقامية». وقال: «لقد دخلنا في حرب انتقامية، وهذا مبرّر تماماً في ظل ما مررنا به». ورغم أن غيلون، الذي ترأس «الشاباك» بين 1995 و1996، اعتبر أن «حماس تلقّت ضربة قوية»، إلا أنه قال إنها «ستبقى الهيئة الحاكمة في القطاع طالما أن هناك فراغاً، وليس هناك من يملؤه، حتى الآن. الجميع فرّ من غزة». (الأناضول)

لبيد: نتنياهو يقود إسرائيل من كارثة لأخرى

اعتبر زعيم المعارضة الإسرائيلية يائير لبيد (الصورة)، في مقابلة مع صحيفة «معاريف» نشرت أمس الخميس، أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو غير مؤهل لمنصبه، وأنه «يقود إسرائيل من كارثة إلى أخرى»، معتبراً أنه «من الأفضل أن يتم تشكيل حكومة بديلة بدون نتنياهو، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فلنذهب إلى الانتخابات». وقال: «بالنسبة لنتنياهو، فلا مانع أن تحترق البلاد، الشيء الرئيسي هو أن يبقى في السلطة».

(الأناضول)

9 آلاف أسير في السجون الإسرائيلية

كشفت معطيات إسرائيلية رسمية، أمس الخميس، عن وجود نحو 9 آلاف أسير فلسطيني في السجون الإسرائيلية. ونقل مركز الدفاع عن الفرد «هموكيد» الحقوقي الإسرائيلي، عن سلطة السجون قولها إن هناك «8929 أسيراً فلسطينياً في السجون الإسرائيلية». وأضاف أن من بين هؤلاء المعتقلين «2084 محكوما عليهم، و2752 قيد المحاكمة، و3484 معتقلا إدارياً». (الأناضول)

تقرير

ترى الصين نفسها، في أزمة البحر الأحمر وتصعيد الحوثيين، تسير على حبل مشدود، إذ إنها تعتمد حتى الآن لغة الحوار والضغط الناعم لحماية مصالحها الاقتصادية، فيما قد تكون أكثر تشدداً إذا ما أصيبت تلك المصالح بضرر كبير. ويشرح متابعون ان دعوة بكين للحوار لم تلق آذاناً صاغية من اللاعبين الفاعلين في المنطقة، فضلاً عن أنه قد يكون من مصلحتها رؤية الولايات المتحدة أكثر تورطاً في مشاكل المنطقة، لكنها قد تتدخل لاحقاً، وهي تملك ورقة قوة، من حيث اعتبارها «طرفاً محايداً» في الأزمة

الصين وتصعيد الحوثيين

أي دور ممكن لبكين في أزمة البحر الأحمر؟

بكين ـ **علي ابو مريحيل**
تعز ـ **فخر العزب**

يبدو أن الصين تسير على حبل مشدود في ما يتعلق بأزمة البحر الأحمر، فمن ناحية تحاول عبر دعوتها إلى الحوار وضبط النفس خفض التوتر عبر الطرق الدبلوماسية، ومن ناحية أخرى تجد نفسها مطالبة بالتعامل بحزم لحماية مصالحها الاقتصادية التي تضررت بطبيعة الحال بسبب هجمات جماعة الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر. وكان نائب وزير الخارجية الصيني دنغ لي، قد أجرى محادثات يوم الثلاثاء الماضي في العاصمة الصينية بكين، مع وكيل وزارة الخارجية اليمنية منصور علي سعيد بجاش، وتبادل الجانبان وجهات النظر حول القضايا الإقليمية والدولية، بما في ذلك الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وأزمة البحر الأحمر. وقال دنغ لي، إن الصين تدعم حماية سيادة اليمن واستقلاله ووحدته وسلامة أراضيه، وتدعم الحكومة اليمنية الشرعية، وتدعم حلّ القضية اليمنية عبر السبل السياسية، وإن بلاده مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي من أجل تعزيز استعادة السلام والاستقرار في اليمن في أسرع وقت.

وفي تعليقه على هذا اللقاء، قال المتحدث باسم الخارجية الصينية وانغ وين بين، إن «موقف الصين بشأن أزمة البحر الأحمر ثابت وواضح، إننا ندعو إلى بذل جهود دولية مشتركة للحفاظ على أمن الممرات الملاحية». وأضاف أن بكين «لا ترغب في أن ترى توترات في المنطقة، وتدعو إلى وقف المضايقات والهجمات على السفن المدنية، وإلى احترام سيادة اليمن والدول الساحلية الأخرى على البحر الأحمر، وأنها ملتزمة بالعمل بنشاط مع جميع الأطراف لتخفيف حدة التوترات».

ولفت المتحدث الصيني إلى أن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط معقّدة وحسّاسة للغاية، معرباً عن «أمل بكين في أن تظل الأطراف المعنية هادئة وتمارس ضبط النفس وتكثف الحوار والتواصل وتتجنب الدخول في حلقة مفرغة من الانتقام وتمنع المزيد من تصعيد التوترات في المنطقة».

أوراق الضغط الصينية

وكانت واشنطن قد دعت بكين صراحة إلى التدخل من أجل حثّ طهران على كبح جماح الحوثيين في البحر الأحمر. وفي وقت لاحق، قالت مصادر إيرانية (لوكالة «رويترز»)، إن مسؤولين صينيين طلبوا من نظرائهم الإيرانيين المساعدة في وقف هجمات الحوثيين على السفن، وقالوا إن ضرراً قد يلحق بالعلاقات التجارية مع بكين في حال عدم الاستجابة لهذا المطلب.

وحول أوراق الضغط التي تملكها الصين وإلى أي حد يمكن أن تذهب في هذا الاتجاه، قال الأستاذ في معهد الدراسات السياسية لـ«العربي الجديد»: «بداية يجب أن نوضح بأن المطلب الأميركي ينطلق من قناعة راسخة بتأثير بكين الكبير على طهران، وقد ظهر نفوذ الصين جلياً خلال العام الماضي عندما سهلت التوصل إلى اتفاق بين إيران والسعودية لوضع حد لسنوات من القطيعة وإقراراً أميركياً بتأثير بكين ودورها البناء في إدارة علاقاتها الدولية».

ولفت إلى أن الصين تربطها علاقات متينة مع جميع الأطراف، سواء الحكومة اليمنية الشرعية أو النظام الإيراني وكذلك الأمر بالنسبة للفلسطينيين، ما يجعل منها وسيطاً موثوقاً. وما يعزز ذلك، بحسب قوله، «الموقف الصيني المتزن من جميع الأزمات انطلاقاً من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، على خلاف الولايات المتحدة التي لا تزال تعرقل الجهود الدولية الساعية إلى إحلال الأمن والسلام في المنطقة». وأضاف لونغ أن الصين تتحرك بأعتبارها دولة مسؤولة وعضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي، هذا في ما يتعلق بجهودها الدبلوماسية، وعلى منحى آخر هناك تأثير كبير لمبادرة الحزام والطريق التي تم بموجبها إطلاق مشاريع تنموية ضخمة في دول عدة، بما في ذلك الدول المطلة على البحر الأحمر، معتبراً أن «هذا البعد لا يمكن إغفاله حين نتحدث عن تشعب علاقات الصين ودورها في التأثير البنّاء على حلفائها وشركائها التجاريين».

تحفظ بشأن التدخل العسكري

من جهته، قال الخبير في العلاقات الدولية بمركز تايبيه للدراسات السياسية، وان زانغ، في حديث مع «العربي الجديد»، إن دعوة الصين للحوار وضبط النفس في البحر الأحمر لا تعد عاملاً مؤثراً في هذه المرحلة الصعبة والمعقدة، ومن غير المتوقع أن تلقى قبولاً مع استمرار الحرب في غزة».

وأشار زانغ إلى أن «المصالح الصينية تضررت في المنطقة، سواء ما يتصل بمشاريع طريق الحرير أو سلاسل التوريد، وهو أمر يستدعي ردعاً عسكرياً، لأننا لا نتحدث هنا عن دولة ذات سيادة بل مليشيات مسلحة تستهدف سفناً تجارية في عمليات أشبه بالقرصنة».

وذكّر بأن «الصين أنشأت قبل سنوات أول قاعدة عسكرية لها في جيبوتي لمكافحة هذا النوع من الهجمات، لكن ما يمنع بكين من القيام بهذه المهام، أن ذلك سوف يُفسّر بأنه انضمام صيني للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، فضلاً عن أن عمليات الحوثيين انطلقت في سبيل الدفاع عن الفلسطينيين، وبالتالي فإن استهدافهم يتناقض مع موقف الصين الداعم للقضية الفلسطينية، وسوف يعتبر اتساقاً من الموقف الأميركي».

تضرر المصالح

إلى أي حد تأثرت المصالح الصينية بسبب هجمات الحوثيين؟ يرى الباحث الاقتصادي تشي جيانغ، فإن «البحر الأحمر يعد أهم الطرق البحرية التي تمر من خلالها حركة التجارة الدولية، واستهداف السفن سوف يضر بالمصالح المشتركة لدول العالم، والصين واحدة من هذه الدول». ولفت جيانغ في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أنه «على الرغم من تأكيد الحوثيين مراراً أن السفن الروسية والصينية لن تتعرض للتهديد عند إبحارها في البحر الأحمر، فإن العديد من شركات الشحن الصينية المملوكة للدولة أوقفت عملياتها بشكل مؤقت، وقامت بتحويل مسارها عبر الطريق الالتفافي من جنوب أفريقيا باتجاه مضيق جبل طارق، ما أدى إلى زيادة تكاليف الشحن وتأخير عمليات النقل». وينسحب الضرر، وفق شرحه، على «مبادرة الحزام والطريق الصينية التي تتعرض لتهديد كبير مع استمرار العمليات، خصوصاً أنها تمسّ جوهر المبادرة القائم على ربط الشرق بالغرب عبر ممرات مائية أبرزها وأهمها البحر الأحمر».

على الجانب اليمني، رأى الباحث في مركز اليمن والخليج للدراسات، عدنان هاشم، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الصين تملك أوراقاً متعددة في ما يخص اليمن، منها المرتبطة بعلاقتها بإيران والتأثير الصيني في الاقتصاد الإيراني، والذي يمكن أن تستخدمه للضغط على الحوثيين، بالإضافة إلى علاقتها الجيدة بدول الخليج العربي، والوصول إلى اتفاق 10 مارس/آذار الماضي بين السعودية وإيران يشير إلى دور صيني دبلوماسي متنام في اليمن مع تراجع الدور الدبلوماسي الغربي».

ولفت هاشم إلى أن «هناك علاقة للصين بالأطراف اليمنية المتعددة، وباستطاعتها تقديم نفسها كوسيط محايد، على عكس باقي الأطراف الأخرى، ويمكن القبول بها أكثر من وجود دور روسي أو أوروبي وبطبيعة الحال الدور الأميركي الأكثر سوءاً في المنطقة». ورأى أن «بكين حتى الآن لم تشعر برغبة في التدخل، ومن مصلحتها رؤية الأميركيين يتورطون في مشاكل المنطقة، لكن يمكن لها التحرك بدافع المصلحة الاقتصادية إذا ما شعرت بأن تكلفة الحياد الحالية أثقل من المكاسب السياسية». من جهته، قال الصحافي اليمني المختص بالشؤون الاقتصادية، وفيق صالح، لـ«العربي الجديد»، إن «النفوذ الصيني في اليمن مرتبط بالملف التجاري والاقتصادي». ورأى أن «تصاعد الصراع في البحر الأحمر حالياً يعقّد من مخاوف الصين، كونه يهدد الملاحة البحرية عبر باب المندب». ولفت إلى أن «أهم ورقة نفوذ للصين في اليمن هي احتفاظها بعلاقات مع مختلف الأطراف المحلية».

تعطّل المشاريع لمدى طويل

أشار الباحث الاقتصادي تشي جيانغ، في حديث مع «العربي الجديد»، الى ان «هناك مشاريع ضخمة ضمن استثمارات الصين على امتداد قناة السويس تقدر بعشرات المليارات، خصوصا في قطاعي النقل والطاقة». وراى جيانغ ان استمرار هجمات جماعة الحوثيين، سيوقف هذه المشاريع، محذرا كذلك من ان المستثمرين الصينيين سوف يحجمون في المستقبل عن الدخول في مشاريع مماثلة في المنطقة، خشية من تكرار الهجمات في المستقبل.

مقاتل حوثي على متن سفينة احتجزتها الجماعة، نوفمبر الماضي (فرانس برس)

الصين ترتبط بعلاقات متينة مع الحكومة اليمنية وإيران

وان زانغ: دعوة الصين إلى الحوار ليست مؤثرة في هذه المرحلة

شرق غرب

شعبية بايدن إلى مزيد من الانخفاض

أظهر استطلاع للرأي أجرته وكالة «رويترز» وشركة «إبسوس»، ونشرت نتائجه أول من أمس الأربعاء، أن شعبية الرئيس الأميركي جو بايدن انخفضت في يناير/كانون الثاني الماضي، في الوقت الذي يشعر فيه الأميركيون بالقلق تجاه الاقتصاد والهجرة. وقال 38 في المائة فقط من المشاركين، إنهم يؤيدون أداء بايدن كرئيس، انخفاضاً من 40 في المائة في ديسمبر/كانون الأول الماضي.
(رويترز)

نافالني يدعو إلى تظاهرات خلال الانتخابات الروسية

دعا المعارض الروسي المسجون أليكسي نافالني (الصورة)، أمس الخميس، إلى تظاهرات في كل أنحاء روسيا خلال الانتخابات الرئاسية التي ستجري من 15 حتى 17 مارس/آذار المقبل، والتي يُتوقع أن تسمح للرئيس فلاديمير بوتين بالبقاء في السلطة حتى 2030 على الأقل. وقال نافالني على شبكات التواصل الاجتماعي: «تعجبني فكرة أن يذهب كل الذين سيصوتون ضد بوتين إلى صناديق الاقتراع في الساعة نفسها، 12 ظهراً، ظهراً ضد بوتين»، معتبراً أن السلطات لن تستطيع منع هذه التظاهرة «القانونية والآمنة تماماً».
(فرانس برس)

تركيا: «تحييد» 63 «إرهابيا» في أسبوع

أعلنت وزارة الدفاع التركية، أمس الخميس، «تحييد» (قتل أو إصابة أو اعتقال) 63 «إرهابياً» خلال أسبوع، في عمليات للقوات المسلحة داخل وخارج البلاد. وقال مستشار الإعلام والعلاقات العامة في وزارة الدفاع التركية، زكي أقتورك، في مؤتمر صحافي، إن العمليات شملت العراق وسورية، واستهدفت حزب العمال الكردستاني، و«داعش» وجماعة فتح الله غولن.
(الأناضول)

حزب موال لروسيا يتظاهر ضد الحكومة في مولدوفا

تظاهر الآف من أنصار «حزب النهضة» الصديق لروسيا في مولدوفا، أمس الخميس، أمام مقر البرلمان في العاصمة كيشيناو، للمطالبة باستقالة حكومة حزب «العمل والتضامن» الموالية للغرب. ودعا التجمع إلى إجراء انتخابات مبكرة وتنحي الرئيسة مايا ساندو، وشارك فيه بعض قادة حزب «شور» المحظور.
(أسوشييتد برس)

إيران تبني 4 محطات جديدة للطاقة النووية

ذكرت وكالة «إرنا» الإيرانية للأنباء، أمس الخميس، أن طهران بدأت ببناء 4 محطات أخرى للطاقة النووية في جنوب البلاد، بقدرة إجمالية متوقعة تبلغ 5 آلاف ميغاوات، علماً أنها تسعى إلى إنتاج 20 ألف ميغاوات من الطاقة النووية بحلول عام 2041. وتمتلك إيران محطة واحدة نشطة للطاقة النووية بقدرة ألف ميغاوات، تم تشغيلها بمساعدة روسيا في 2011، وهي تقوم أيضاً ببناء محطة بقدرة 300 ميغاوات في مقاطعة خوزستان. ونقلت «إرنا» أمس، عن رئيس الوكالة الذرية الإيرانية محمد إسلامي (الصورة)، أن استكمال المحطات الجديدة سيستغرق 9 سنوات.
(أسوشييتد برس)

الحدث

ضربات أميركا لا توقف هجمات الحوثيين

تمسك الحوثيون بمواصلة هجماتهم على السفن في البحر الأحمر طالما استمر العدوان الإسرائيلي على غزة، فيما واصل الجيش الأميركي شن ضربات على مواقع داخل اليمن

لم تمنع الضربة الأميركية الجديدة على اليمن، وتدمير الجيش الأميركي لـ13 مسيرة وصاروخا ومحطة تحكم أرضية، الحوثيين من مواصلة هجماتهم، مع استهدافهم لسفينتين جديدتين في البحر الأحمر. واعتبر زعيم جماعة الحوثيين في اليمن عبد الملك الحوثي، في كلمة أمس الخميس، أن «الضربات الأميركية والبريطانية فاشلة ولا تأثير لها، ولن تحد من قدراتنا العسكرية»، معتبراً أن «من بوادر الفشل سعي أميركا للاستعانة بالصين من أجل أن تسعى للوساطة والإقناع بوقف عمليات المساندة للشعب الفلسطيني». وأضاف: «نحن مستمرون في موقفنا العسكري في العمليات البحرية طالما استمر العدوان والحصار على غزة».

في المقابل، حث وزير الخارجية اليمني أحمد عوض بن مبارك الاتحاد الأوروبي على زيادة الضغط على الحوثيين. وقال بن مبارك، للصحافيين قبيل محادثات مع مسؤولين في الاتحاد الأوروبي ببروكسل أمس الخميس: «مجرد قصف الحوثيين لن يفعل ما يكفي. نحن بحاجة إلى حلول متوسطة وطويلة الأجل». وأضاف، «الاتحاد الأوروبي لديه نهج خاطئ، هناك حاجة ليمارسوا مزيداً من الضغط على الحوثيين مثل تصنيفهم على أنهم جماعة إرهابية. حجتهم هي أنهم إذا اعتمدوا هذا فإنه سيؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني، لكن ذلك النهج لا يؤتي أكله. الحوثيون ما زالوا يبتزون المجتمع الدولي والوضع الإنساني لا يتحسن». وتابع: «الحوثيون لن يتوقفوا أبدا... فلديهم أيديولوجية

مسلحون حوثيون خلال استعراض في صنعاء أمس (محمد حمود/الأناضول)

طالب بن مبارك الاتحاد الأوروبي بزيادة الضغط على الحوثيين

مفادها أنهم كمجموعة لهم حق مقدس (لحكم) اليمن»، موضحاً أنهم كذلك «جزء من استراتيجية إيران الإقليمية». واعتبر أن افتقار الغرب إلى «طريق واضح» لإنهاء الصراع في غزة وتحقيق العدالة للفلسطينيين يعزّز «جميع الجماعات المتطرفة في المنطقة».

وأشارت وكالة «بو كاي إم تي أو» البريطانية للأمن البحري، في بيان أمس الخميس، إلى انفجار وقع قرب سفينة قبالة الساحل الغربية اليمنية، مشيرة إلى أن السفينة وطاقمها بخير. ونقلت وكالة «رويترز» عن سكان قولهم إن الحوثيين أطلقوا صاروخاً صوب البحر من معسكر في مدينة إب وسط اليمن. وذكرت شركة «أمبري» للأمن البحري، في بيان أمس الخميس، أن صاروخاً أطلق من اليمن أصاب سفينة تجارية أثناء إبحارها جنوب غرب عدن اليمنية، مضيفة أن «السفينة أبلغت عن انفجار»، على متنها. وأضافت: «أمبري على علم بإطلاق صاروخ من محافظة تعز» في اليمن. يأتي ذلك بعد أن أعلن الحوثيون، أمس الأول الأربعاء، أنهم اطلقوا عدداً من الصواريخ على سفينة أميركية قالوا إنها كانت متوجهة إلى موانئ إسرائيلية. وقالت «القوات المسلحة» التابعة إلى الحوثيين، في بيان، إن «القوات البحرية نفذت العملية العسكرية النوعية التي استهدفت السفينة التجارية الأميركية كوي، وذلك بعدة صواريخ بحرية مناسبة وطائمها بشكل مباشر، وذلك انتصاراً لمظلومية الشعب الفلسطيني الذي يتعرض للعدوان الإسرائيلي وضمن الرد على العدوان الأميركي البريطاني على اليمن». وأكدت «أنها ستواجه التصعيد الأميركي البريطاني بالتصعيد، ولن تتردد في تنفيذ عمليات عسكرية واسعة ونوعية، رداً على أي حماقة بريطانية أميركية ضد اليمن».

وكان الجيش الأميركي شن، مساء أمس الأول الأربعاء، سلسلة عمليات عسكرية ضد الحوثيين، مؤكداً إسقاط 3 مسيرات وصاروخ وتدمير أكثر من 10 مسيّرات هجومية ومحطة تحكم أرضية. وذكرت القيادة العسكرية الأميركية في الشرق الأوسط (سنتكوم)، في بيان: «أطلق المسلحون الحوثيون المدعومون من إيران صاروخاً بالستياً مضاداً للسفن من المناطق التي يسيطرون عليها في اليمن باتجاه خليج عدن. وتمكنت (المدمّرة) يو إس إس كارني من إسقاطه بنجاح». كما أسقطت المدمرة «ثلاث طائرات مسيّرة إيرانية كانت على مقربة منها». واعلنت «سنتكوم»، في بيان آخر، أن ضربات أميركية دمرت «محطة تحكم أرضية للطائرات المسيّرة تابعة للحوثيين و10 طائرات مسيّرة انقضاضية شكلت تهديداً وشيكاً للسفن التجارية وسفن القوات البحرية الأميركية في المنطقة». واعلن الجيش الأميركي أيضاً تدمير صاروخ أرض ـ جو جاهز للإطلاق من مناطق سيطرة الحوثيين كان «يشكل تهديداً وشيكاً» لطائرات أميركية. ونقلت وكالة «سبأ»، بنسختها التابعة إلى الحوثيين، عن «مصدر أمني» في محافظة الحديدة قوله إن «العدوان الأميركي البريطاني استهدف منطقة الجبانة بمدينة الحديدة».

واعلن الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمنية جوزيب بوريل، في مؤتمر صحافي، ان بعثة الاتحاد في البحر الأحمر لمكافحة هجمات الحوثيين ستبدأ في 19 فبراير/ شباط الحالي «على أبعد تقدير»، مكرراً أن مهمة البعثة ستكون دفاعية فقط. وحذر وزير الدفاع الإيطالي جويدو كروزيتو، أمام نواب من لجان الدفاع بالبرلمان، من أن الاضطرابات في البحر الأحمر تهدد بزعزعة استقرار الاقتصاد الإيطالي. وقال: «من منظور جيوسياسي، فإن استمرار هذا الوضع قد يؤدي إلى تهميش الموانئ الإيطالية على البحر المتوسط»، محذراً من أنه «لا يهدد أمن الملاحة فحسب، بل يهدد أيضاً الاستقرار الاقتصادي (لإيطاليا)». واوضح أن الحركة التجارية عبر قناة السويس، والتي قدر أنها تمثل نحو 40 بالمائة من إجمالي التجارة البحرية لإيطاليا، انخفضت 38 بالمائة بحلول الأسبوع الأخير من العام 2023. وأوضح أن فترات الملاحة زادت بمقدار 10 إلى 12 يوما وارتفعت التكاليف لما يقرب من خمسة أمثال. وأشار كروزيتو إلى أن إيطاليا تدرس إرسال طائرات للقيام بمهام مراقبة وجمع للبيانات، في إطار العملية الأوروبية في المنطقة المسماة «أسبيدس»، بالإضافة إلى السفينة الحربية التي ستشارك في العملية لمدة 12 شهراً في البحر الأحمر.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

متابعة

نواب أميركا يحظرون دخول أعضاء منظمة التحرير

استكثرت السلطة الفلسطينية، أمس، قرار حظر دخول كل اعضاء منظمة التحرير للولايات المتحدة، معتبرة انه يؤثر في دور واشنطن

رام الله ـ **العربي الجديد**

استنكرت السلطة الفلسطينية، أمس الخميس، تصويت مجلس النواب الأميركي بأغلبية ساحقة (باستثناء النائبتين رشيدة طليب وكوري بوش، وتصويت النائبة ديليا راميريز بالحضور فقط)، أول من أمس الأربعاء، لصالح حظر جميع أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية، من دخول الولايات المتحدة، معتبرة أن ذلك يُقوّد واشنطن مصداقيتها حين تقول إنها تعمل لحل الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي. ويأتي ذلك في وقت لا تزال فيه إسرائيل تمعن في عدوانها على الضفة الغربية، حيث مقر السلطة الفلسطينية، إذ واصلت أمس سلسلة اقتحاماتها لمدن الضفة وبلداتها، التي ترافقت مع استمرارها أيضاً في حملة الاعتقالات.

وصوّت مجلس النواب الأميركي، أول من أمس، بأغلبية أعضائه الـ422، لصالح مشروع قرار، يحظر على جميع أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية، دخول الأراضي الأميركية، وذلك في توسيع لقانون سابق لم يكن يشمل كل أعضاء المنظمة. كذلك نصّ القانون الذي مرّره «النواب» الأميركي أول من أمس، على حظر دخول أشخاص على صلة بحركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» إلى الولايات المتحدة، وأيضاً المشاركين في هجوم حركة «حماس» على مستوطنات غلاف غزة في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. ويحمل مشروع القانون رقم HR 6679» (قدّمه النائب الجمهوري توم مكلينتوك)، ويطلق عليه أيضاً اسم «قانون عدم منح مزايا الهجرة لإرهابيي حماس»، حيث اقترح توسيع الحظر الأميركي على مسؤولي «منظمة التحرير الفلسطينية» ليشمل جميع أعضائها. وانتقدت النائبة في مجلس النواب الأميركي، من أصول فلسطينية، رشيدة طليب، مشروع القانون، الذي وصفته بأنه «يكرّر نفسه». ورات فيه «رسالة أخرى من الجمهوريين في الكونغرس تحرّض مشاعر الكراهية ضد المسلمين، وضد الفلسطينيين والعرب». وردّاً على ذلك، أكدت الرئاسة الفلسطينية أن قرار مجلس النواب الأميركي يُقوّد الولايات المتحدة مصداقيتها بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وعبّرت عن استنكارها وشجبها للقرار، مضيفة في بيان أنه يتناقض مع قرارات الإدارة الأميركية المعلنة، وسيؤثر سلباً في دورها ومصداقيتها في حلّ الصراع القائم على أسس الشرعية الدولية وفق حلّ الدولتين.

ووصفت الرئاسة الفلسطينية القرار بـ«الخطير»، والذي يمسّ بحقوق الشعب الفلسطيني، ويتنكر للقرار الأممي الذي يقر بحقوق شعبنا، ويعترف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني». ورات أن «ذلك لا يخدم الجهود المبذولة على كل الصعد من أجل خلق مناخ مناسب للاستقرار والأمن في المنطقة بأسرها».

وكانت الولايات المتحدة في عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، قد أغلقت مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن في سبتمبر/أيلول عام 2018. بدوره، وصف أمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حسين الشيخ، القرار بـ«الخطير تجاه ممثل الشعب الفلسطيني الشرعي والوحيد»، وأضاف أن القرار «يمسّ بحقوق شعبنا، ويتجاوز الموقف الأممي الذي يقر بهذه الحقوق ويعترف بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً لشعبنا». وطالب الشيخ الإدارة الأميركية بالرد وتوضيح هذا القرار.

ميدانياً، واصلت قوات الاحتلال أمس، اعتداءاتها في الضفة الغربية، حيث أصابت مواطنين اثنين، واعتقلت ما لا يقّل عن 37 آخرين، خلال سلسلة اقتحامات جديدة. وأصيب فلسطينيان اثنان، بالرصاص الحيّ، خلال مواجهات اندلعت مع جيش الاحتلال في مدينة طوباس، شمالي الضفة. وبحسب مصادر محلية تحدثت لوكالة «الأناضول»، فقد اقتحمت قوات الاحتلال طوباس، واعتقلت فلسطينيين اثنين، ما أطلق مواجهات بينها وبين عشرات الفلسطينيين. وبحسب وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية (وفا)، فقد طاولت اقتحامات قوات الاحتلال أمس، بلدات ومخيمات في الضفة الغربية، أبرزها في مخيمي الدهيشة وعايدة قرب بيت لحم جنوبي الضفة. واعتقلت قوات الاحتلال 28 مواطناً من محافظة بيت لحم و4 من بلدة عرابة جنوب جنين و3 من محافظة نابلس. وقال مدير نادي الأسير الفلسطيني في جنين، منتصر سمور، في تصريح صحافي، إن قوات الاحتلال اعتقلت الشبّان فراس حمدان، وأحمد عصفور، ومحمد أبو حمد، وأحمد فتحي العارضة، وذلك عقب مداهمة منازلهم والعبث بمحتوياتها. واعتقلت قوات الاحتلال شاباً فلسطينياً بعد إصابته قرب الخليل جنوبي الضفة، فيما أصيبت سيّدة فلسطينية بالرصاص المعدني المغلّف بالمطاط، خلال اقتحام قوات الاحتلال مخيم شعفاط شمال القدس المحتلة.

في غضون ذلك، شرع مستوطنون، صباح أمس، بإقامة بؤرة استيطانية جديدة على أراضي قرية برقا شرق رام الله وسط الضفة. وقال رئيس مجلس قروي برقا، صايل كنعان، لـ«العربي الجديد»، إن الأهالي فوجئوا بمجموعة من المستوطنين تقيم بؤرة استيطانية على أرض منطقة «الخال» غرب القرية، وهي عبارة عن منطقة فيها محاجر. وأشار كنعان إلى أن البؤرة الجديدة التي شرع المستوطنون في إقامتها، أراض خاصة، وبمتلك أصحابها أوراقاً ثبوتية بها، وفي حال استمرارهم بإقامتها، يعني ذلك أن البؤرة ستسيطر على الآلاف من الدونمات من أراضي قرية برقا.

وخلال السنوات الأخيرة، تعرضت قرية برقا لهجمات عدة من المستوطنين الذين اعتدوا على الأهالي والمزارعين، ما أدى إلى استشهاد شخص، وأقام المستوطنون بؤرة استيطانية سابقة في القرية، لكن الأهالي أجبروهم على إزالتها قبل سنوات. على صعيد منفصل، كسر مستوطنون أمس، مئات أشتال الزيتون في أراضي قرية دير شرف شمال غرب نابلس شمالي الضفة الغربية، تعود للمواطن غازي عنتري، وهي ليست المرة الأولى التي يعتدي فيها المستوطنون على أرضه.

صوّتت النائبتان رشيدة طليب وكوري بوش برفض القرار

حسين الشيخ: قرار مجلس النواب الأميركي خطير (Getty)

الحدث

تستعد القوات الأميركية لتوجيه ضربات داخل سورية والعراق، تستمر لأيام، لا تستثني العسكريين والمنشآت الإيرانية في البلدين، وذلك بعد تحميل واشنطن «المقاومة الإسلامية في العراق» المسؤولية عن الهجوم على قاعدة أميركية في الأردن

عناصر من «النجباء» في بغداد، اكتوبر الماضي (أحمد الربيعي/فرانس برس)

رد أميركا يقترب

واشنطن تقرر استهداف الإيرانيين في سورية والعراق

تنسيق عراقي سعودي

أكد وزير الخارجية فؤاد حسين، في اتصال هاتفي مع نظيره السعودي فيصل بن فرحان، بحسب بيان لوزارة الخارجية العراقية، أمس الخميس، «ضرورة استمرار التواصل والتنسيق بين بغداد والرياض من أجل إبعاد خطر الحرب الشاملة عن المحيط الإقليمي وحماية أمن البلدين».

بغداد ـ **محمد علي**

اتخذت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن قرارها بالرد على الهجوم بمسيّرة على قاعدة أميركية داخل الأردن الأحد الماضي، ما أدى إلى مقتل 3 جنود وإصابة 40، عبر شن هجمات على العديد من الأهداف في سورية والعراق، والتي ستشمل أيضاً عسكريين ومنشآت إيرانية. ونقلت شبكة «سي بي إس» نيوز، أمس الخميس، عن مسؤولين أميركيين قولهم إنه جرت الموافقة على خطط لشن هجمات على مدى عدة أيام في العراق وسورية على العديد من الأهداف، والتي تتضمن استهداف عسكريين ومنشآت إيرانية. وأوضح المسؤولون أن «الطقس سيكون عاملاً رئيسياً في توقيت الضربات، حيث إن الولايات المتحدة لديها القدرة على تنفيذ ضربات في الأحوال الجوية السيئة، لكنها تفضل أن تكون لديها رؤية أفضل لأهداف مختارة كضمان لعدم إصابة مدنيين قد يكونون في المنطقة في اللحظة الأخيرة». وقال أربعة مسؤولين أميركيين، لوكالة «رويترز» أمس الخميس، إن تقديرات الولايات المتحدة تشير إلى أن إيران هي التي صنعت الطائرة المسيّرة التي استهدفت القاعدة في الأردن. ولم يكشف المسؤولون، الذين تحدثوا شريطة عدم نشر هويتهم، عن تفاصيل طراز الطائرة المسيّرة.

وأمس الأول الأربعاء، قال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأميركي جون كيربي، في تصريح للصحافيين، إن «المقاومة الإسلامية في العراق» تقف وراء هجوم بمسيّرة أسفر عن مقتل ثلاثة جنود أميركيين في الأردن. وقال إن «دوائر الاستخبارات لدينا تميل إلى أن مجموعة المقاومة الإسلامية في العراق التي تضم عدداً من الفصائل الموالية لإيران نفّذت الهجوم». وشدد كيربي على أن الولايات المتحدة سترد «في التوقيت والطريقة» المناسبين لها. وقال: «كونكم لم تروا أي (رد) في الساعات الـ48 الأخيرة، لا يعني أنكم لن تروا شيئاً... ما سترونه أولاً لن يكون الأخير». وردّاً على إعلان كتائب «حزب الله العراق» تعليق العمليات العسكرية ضد القوات الأميركية في العراق بغية عدم «إحراج» الحكومة العراقية، قال كيربي: «لا يمكن تصديق ما تقوله جماعة مثل كتائب حزب الله من دون أي تشكيك». وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية ماثيو ميلر، في مؤتمر صحافي من جهته، إن رد بلاده العسكري على الهجوم على القاعدة الأميركية في الأردن لن يكون «تصعيداً للتوتر في المنطقة»، موضحاً أن إدارة الرئيس جو بايدن رسمت خريطة طريق للرد على الهجوم. وأكد أن بلاده لا تسعى مطلقاً إلى تصعيد حدة التوتر في المنطقة، وأن الرد سيكون من أجل حماية الجنود الأميركيين. وأعرب عن اعتقاده بأن تصعيد التوتر في المنطقة لن يكون لمصلحة أحد ولن يجلب الفائدة لأي طرف، مشيراً إلى أن انتشار الصراعات في منطقة الشرق الأوسط لن يخدم المصالح الأميركية، ولا يتماشى مع مصالح إيران أيضاً. وأكد أن بلاده ستواصل حماية جنودها وحلفائها ومصالحها في المنطقة، وأن واشنطن ستواصل اتخاذ الخطوات العسكرية بعناية.

في المقابل، توصل رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني إلى «تسوية» مع قادة عدة فصائل مسلحة ضمن ما يُعرف بـ«المقاومة الإسلامية في العراق»، في محاولة لتجنب أي رد أميركي عسكري محتمل داخل العراق قد يساهم في تعقيد الوضع الأمني والسياسي بشكل أكبر. وكشف عضو بارز في البرلمان العراقي ضمن «الإطار التنسيقي» الحاكم، لـ«العربي الجديد»، أن «التسوية» تتركز على وقف تلك الفصائل هجماتها على المصالح الأميركية داخل العراق، من دون التطرق لهجماتها في سورية، أو حتى العمليات التي تتبناها في الأراضي الفلسطينية المحتلة بواسطة طائرات مسيّرة مفخخة.

وشهد العراق خلال الأيام الثلاثة الماضية حراكاً سياسياً وأمنياً واسعاً من قبل أطراف عراقية مختلفة لإقناع الفصائل المسلحة بتعليق عملياتها، بعد الهجوم الذي تعرض له الجيش الأميركي، الأحد الماضي، في الأردن، وأسفر عن مقتل ثلاثة جنود وجرح آخرين. وتوعدت واشنطن بأنها سترد على الهجوم. وأكدت مصادر سياسية في بغداد قيام قائد «فيلق القدس» في الحرس الثوري الإيراني الجنرال إسماعيل قاني بزيارة سرية إلى بغداد، الاثنين الماضي، وعقده اجتماعات مع السوداني وعدد من قادة الفصائل المسلحة القريبة من طهران. ويسعى السوداني من خلال حراكه الضاغط إلى تجنب أي رد أميركي عسكري محتمل داخل العراق يساهم في تعقيد الوضع الأمني والسياسي بشكل أكبر.

وقال عضو بارز في البرلمان العراقي عن تحالف «الإطار التنسيقي»، لـ«العربي الجديد»، إن «كتائب حزب الله وسيد الشهداء أوقفتا فعلياً عملياتهما العسكرية ضد الأميركيين في العراق»، مؤكداً أن «العقدة الحالية تتمثّل في حركة النجباء، بزعامة الشيخ أكرم الكعبي، إلا أن هناك ضغوطاً من أجل وقف عملياتها». وتابع: «الحديث عن وقف الفصائل عملياتها الإجمالية في العراق وسورية، لكن بما أن بعض الفصائل متحفظة على ذلك، مثل حركة النجباء، تم الطلب من الفصائل وقف هجماتها في العراق، وبذلك يمكن للعراق أن يطلب من واشنطن إبعاده عن أي رد عسكري محتمل على هجوم الأحد الماضي الذي تعرض له جنودها». ووصف الحراك الذي تجريه الحكومة بأنه محاولة لضمان «أقل الضرر الذي يمكن أن يصيب العراق من التوتر الحالي في المنطقة»، واصفاً الموقف الإيراني بأنه «غير متطابق بين الحرس الثوري والخارجية الإيرانية». وحتى الآن، لم تعلن إلا جماعة «كتائب حزب الله» العراقية عن تعليق عملياتها بالكامل، بينما التزمت جماعتا «حركة النجباء» بزعامة الكعبي، و«سيد الشهداء» بزعامة أبو آلاء الولائي، الصمت، إلى جانب فصائل أخرى تشترك تحت عنوان «المقاومة الإسلامية»، وهي «الإمام علي»، و«الأوفياء»، بزعامة كل من شبل الزيدي وحيدر الغراوي، لكن العضو في البرلمان العراقي قال، لـ«العربي الجديد»، إن جماعة «سيد الشهداء أوقفت عملياتها فعلاً، لكن بدون إعلان ذلك كما فعلت كتائب حزب الله».

وأكد المستشار السياسي للحكومة العراقية فادي الشمري، في تصريحات للصحافيين، أمس الأول الأربعاء، أن الحكومة «تلعب دوراً أساسياً في تقريب وجهات النظر بين الأطراف الفاعلة لتجنيب المنطقة مخاطر اندلاع حروب على جبهات متعددة وما يترتب على ذلك من تداعيات أمنية واقتصادية تلقي بظلالها على العالم».

مسؤولون أميركيون: إيران صنعت المسيّرة التي استهدفت القاعدة

«تسوية» بين السوداني وقادة فصائل لوقف مهاجمة الأميركيين

رصد

الحرس الثوري يقلّص انتشاره في سورية

بعد سلسلة ضربات إسرائيلية، أودت بحياة العديد من كوادره في دمشق، باشر الحرس الثوري الإيراني تقليص انتشار عناصره في سورية

باشر الحرس الثوري الإيراني تقليص عديد ضباطه في سورية، بسبب سلسلة من الضربات الإسرائيلية المتزايدة في الفترة الأخيرة. وكشفت خمسة مصادر مطلعة لوكالة «رويترز»، أن الحرس قلص نشر كبار ضباطه في سورية، وسيعتمد أكثر على فصائل متحالفة مع طهران، خصوصاً «حزب الله» اللبناني، للحفاظ على نفوذه هناك. وقالت ثلاثة من المصادر إنه «بينما يطالب غلاة المحافظين في طهران بالثأر، فإن قرار إيران سحب كبار الضباط مدفوع جزئياً بحرصها على ألا تتجر إلى صراع يحتدم في أنحاء الشرق الأوسط». وبينما شدّدت المصادر على أن إيران ليست لديها نية للانسحاب من سورية، وهي جزء أساسي من دائرة نفوذ طهران، فإن إعادة التفكير تسلط الضوء على كيف تتكشف العواقب الإقليمية للعدوان الإسرائيلي على غزة. وقال أحد المصادر، وهو مسؤول أمني إقليمي كبير مطلع على شؤون طهران، إن «قادة إيرانيين كباراً غادروا سورية مع عشرات الضباط من الرتب المتوسطة»، واصفاً ذلك بأنه «تقليص لحجم الانتشار هناك». ولم يذكر المصدر عدد الإيرانيين الذين غادروا. وذكر ثلاثة من المصادر أن «الحرس الثوري سيدير العمليات الإيرانية عن بعد بمساعدة حزب الله».

ولفت مصدر آخر، وهو مسؤول إقليمي مقرب من إيران، إلى أن من بقوا في سورية غادروا مكاتبهم وتواروا عن الأنظار. وأضاف «الإيرانيون لن يتخلوا عن سورية لكنهم قللوا وجودهم وتحركاتهم إلى أقصى حد». وذكرت المصادر أن التغييرات لم يكن لها تأثير على العمليات حتى الآن. وقال أحد المصادر، وهو إيراني، إن تقليص العدد «سيساعد طهران على تجنب الانجرار إلى الحرب بين إسرائيل وغزة».

وجاءت الهجمات الإيرانية إلى سورية بدعوة من نظام بشار الأسد، وساعدته في هزيمة مقاتلي المعارضة الذين سيطروا على مساحات كبيرة من البلاد في الصراع الذي بدأ عام 2011. وبعد سنوات من استعادة الأسد وحلفائه معظم سورية، لا تزال الجماعات المدعومة من إيران تعمل في مناطق واسعة.

وقالت ثلاثة من المصادر إن الحرس الثوري يجند مرة أخرى مقاتلين من أفغانستان وباكستان للانتشار في سورية، في تكرار لمراحل سابقة من الحرب عندما أدى مسلحون مماثلون دوراً في تحويل مجرى الصراع. وقال المسؤول الإقليمي المقرب من إيران إن «الحرس الثوري» يعتمد أكثر على فصائل سورية. ومنذ اندلاع حرب غزة، صعدت إسرائيل حملة الضربات الجوية المستمرة منذ سنوات بهدف تحجيم الوجود الإيراني في سورية ومهاجمة كل من «الحرس الثوري» و«حزب الله»، الذي يتبادل بدوره إطلاق النار مع إسرائيل عبر الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، منذ 8 أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

ويتعرض الحرس الثوري لواحدة من أكثر الفترات صعوبة في سورية منذ تدخله في سورية، فمنذ ديسمبر/كانون الأول الماضي، قتلت الضربات الإسرائيلية أكثر من ستة من أعضائه، بينهم أحد كبار قادة المخابرات في الحرس الثوري.

ذكرت وسائل إعلام رسمية إيرانية أن خمسة من أفراد الحرس الثوري، بينهم جنرال كان يدير استخبارات «فيلق القدس»، قتلوا في هجوم وقع في 20 يناير/كانون الثاني الماضي، وتُوي بالأرض مبنى في دمشق. و«فيلق القدس» هو الجهة المسؤولة عن عمليات الحرس الثوري في الخارج.

وفي هجوم آخر في 25 ديسمبر الماضي خارج دمشق، قتل المستشار الكبير بالحرس الثوري، رضي موسوي، وهو مسؤول عن التنسيق بين سورية وإيران. وأمّ المرشد الإيراني علي خامنئي المصلين في صلاة جنازته. وقالت ثلاثة من المصادر إن الحرس الثوري أثار مخاوف مع السلطات السورية من أن تسريب معلومات من داخل قوات الأمن السورية أدى دوراً في الضربات المميتة الأخيرة.

وذكر مصدر آخر مطلع على العمليات الإيرانية في سورية أن الضربات الإسرائيلية الدقيقة دفعت الحرس الثوري إلى نقل مواقع العمليات ومساكن الضباط وسط مخاوف من «اختراق استخباراتي». ونادراً ما تعلق إسرائيل على هجماتها في سورية ولم تعلن مسؤوليتها عن أحدث الضربات هناك. وقال الجيش الإسرائيلي، رداً على أسئلة لوكالة «رويترز»، إنه لا يعلق على تقارير وسائل إعلام أجنبية. من جهته، رأى المحلل في مجموعة أوراسيا لاستشارات المخاطر السياسية، غريغوري برو، أن الإخفاق في حماية القادة الإيرانيين «قوّض بوضوح موقف إيران»، لكن من غير المرجح أن تنهي طهران التزامها تجاه دمشق حفاظاً على دورها في سورية.

سيعتمد الحرس الثوري على «حزب الله» في الملف السوري

من تشييع موسوي في طهران، 28 ديسمبر الماضي (حسين بيرس/فرانس برس)

(رويترز)

تقرير

تتحرك فصائل محلية في الجنوب السوري، بغياب النظام، ليس فقط لمحاربة تنظيم «داعش»، بل مكافحة ظاهرة تهريب المخدرات، وهي مهمة تحصل في ظل قلة الموارد وغياب الدولة

فوضى الجنوب السوري

فصائل محلية تحارب «داعش» ومهربي المخدرات

غازي عنتاب ـ **محمد أمين**

تشير الوقائع الميدانية في الجنوب السوري، إلى أن النظام تخلى عن دوره في محاربة خلايا لتنظيم «داعش»، ما تزال تنشط في ريف درعا، إضافة إلى ضبط الحدود للحد من تهريب المخدرات إلى الأردن، ما دفع فصائل محلية في درعا والسويداء لتولي هذه المهام في الآونة الأخيرة لسدّ الفراغ الأمني، واستطاعت تحقيق نجاحات على الأرض.

ومنذ مطلع العام الحالي، تشنّ فصائل محلية هجمات على خلايا يُعتقد أنها تابعة لـ«داعش» في محافظة درعا، في الجنوب السوري، أحدثها كان قبل أيام (الأحد الماضي) في مدينة نوى، حيث قتلت هذه الفصائل عناصر عدة بينهم قيادي بارز في التنظيم، وهو أسامة شحادة العزيزي الذي يشغل منصب «والي حوران» في التنظيم. والعزيزي ينحدر من بلدة الشجرة غربي درعا، وسبق أن عمل في صفوف التنظيم في منطقة حوض اليرموك قبيل عام 2018.

وشارك في الهجوم مسلحون محليون من أبناء المدينة ومقاتلون من «اللجان المركزية»، التي تعتبر ممثلة لفصائل درعا في المفاوضات مع النظام، إضافة إلى اللواء الثامن، الذي يتبع نظرياً لـ«الأمن العسكري» التابع للنظام (كانت تدعمه روسيا سابقاً) وينتشر في شرق المحافظة)، والذي أرسل عدة سيارات محملة بالعناصر و3 مضادات أرضية قادمة من مدينة بصرى الشام شرقي درعا. وكانت فصائل محلية قد شنّت هجوماً مطلع العام الحالي في بلدة اليادودة بريف درعا الغربي ضد مجموعة متهمة من اللجان المركزية بتنفيذ عمليات اعتقال لصالح أجهزة النظام الأمنية التي كما يبدو تغذي الفوضى الأمنية في محافظة درعا.

وقتلت فصائل محلية خلال السنوات القليلة الماضية العديد من قيادي «داعش» البارزين في محافظة درعا، كان أبرزهم المدعو أبو عبد الرحمن العراقي، الذي قتل في بلدة جاسم أواخر 2022. وأكدت القيادة المركزية الأميركية حينها أنه كان زعيم تنظيم «داعش»، ويُلقب بـ«أبو الحسن القرشي».

ومنذ استعادة سيطرته على محافظتي درعا والقنيطرة منتصف عام 2018، لم يعمل النظام السوري على محاربة خلايا «داعش» أو ضبط الحدود مع الأردن، بل إن المعطيات تؤكد أنه يقف وراء مئات عمليات الاغتيال التي جرت في درعا، وأن أجهزته تسهّل عمليات تهريب المخدرات والأسلحة إلى الأردن. وكان النظام قد سيطر على محافظة درعا من خلال اتفاقات تسوية مع فصائل المعارضة تحت إشراف روسي وتسهيل إقليمي إلا أن المحافظة تحولت لاحقاً إلى بوابة لتهريب المخدرات إلى الأردن.

ورأى أبو محمود الحوراني، المتحدث باسم «تجمع أحرار حوران» الذي يهتم بنقل أخبار الجنوب السوري، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الفصائل المحلية «قادرة على سدّ الفراغ الذي تركه النظام متعمداً في محافظة درعا». وتابع الحوراني: «هذه الفصائل أخذت على عاتقها محاربة داعش منذ ظهوره في محافظة درعا بمنطقة حوض اليرموك، قبل سيطرة النظام على درعا بسنوات، وتمكنت كثيراً من اختراق هيكلة التنظيم الإدارية ما سهّل عليها القيام بعمليات عدة أدت إلى مقتل قياديين بارزين من بينهم زعيم التنظيم في عام 2022».

تمكنت الفصائل من اختراق هيكلة «داعش» الإدارية

فصائل محلية تدخلت لضبط الأمن في السويداء وحماية الناس

وأشار الحوراني إلى أن «هدف النظام القضاء على الفصائل المحلية المعارضة له، لذا لا يُساندها في حربها ضد خلايا داعش وفلوله في المحافظة». ولم يكتفِ النظام بالتخلي عن مسؤولياته في محافظة درعا، بل ينسحب ذلك على محافظة السويداء المتاخمة لها من الشرق، ما دفع فصائل محلية إلى التدخل لضبط الأمن داخل المحافظة لحماية الناس وممتلكاتهم، وعلى الحدود السورية الأردنية التي تشهد عمليات تهريب مخدرات واسعة النطاق إلى الداخل الأردني. وأعلن «تجمع أبناء الجبل» وهو فصيل محلي ينشط في السويداء، الأربعاء الماضي، إلقاء القبض على من وصفهم بـ«عصابة لصوص متورطين بسرقة عدد كبير من السيارات والممتلكات الأخرى»، وفق شبكة «السويداء 24» الإخبارية المحلية.

وبحسب مصادر إعلامية محلية، تشهد بعض القرى الحدودية مع الأردن، جنوبي محافظة السويداء، مبادرات وتحركات أهلية، تهدف إلى مكافحة عمليات تهريب المخدرات إلى الداخل الأردني. وشُكّلت خلال الأيام القليلة الماضية دوريات أهلية في قرى ريف السويداء الجنوبي بهدف رصد الطرق المشبوهة بالتهريب «في ظل تخلي الدولة عن مسؤولياتها، وتكرر الضربات الجوية الأردنية على المناطق المأهولة بالسكان».

وأوضح الناشط المدني هاني عزام، لـ«العربي الجديد»، أن «النظام تخلى عن مسؤولياته في محافظة السويداء منذ سنوات. وليس هذا فقط، بل هو مسهّل وشريك في عمليات تهريب المخدرات عبر الحدود». وبيّن أن المخافر الحدودية التابعة للنظام «بعيدة عن بعضها وعناصرها قليلة، ولهم عمولات من المهربين». وأشار إلى أن أهالي القرى قرروا تعيين حرّاس بعد الضربات الجوية الأردنية، لافتاً إلى أنه «بات هناك عبء على الناس لتغطية رواتب الحرّاس وتكاليف الحراسة، فضلاً عن خطورة الأمر وعدم نجاعته على المدى الطويل». وبيّن أيضاً أن هناك عصابات تحطيب منظمة ظهرت في السويداء تهدد موارد رزق الناس، ما دفع الأهالي إلى تشكيل مجموعات لحماية مزارعهم وبساتينهم منها. من جهته، أعرب الصحافي نورس عزيز، في تصريح لـ«العربي الجديد»، عن اعتقاده بأن «الفصائل المحلية في حالة عدم وجود جسم موحد لا تستطيع إدارة محافظة السويداء»، مشيراً إلى أن المرحلة «تتطلب توحيد الكلمة في جنوب سورية لإيجاد مبادرات تفضي إلى تطبيق الإدارة المحلية».

وكانت «حركة رجال الكرامة»، أبرز الفصائل المحلية في محافظة السويداء، أعلنت في يناير/كانون الثاني الماضي عن إطلاق حملة عسكرية ضد تجّار ومهربي المخدرات في بلدة ذيبين، قرب الحدود مع الأردن، في ظل تلكؤ النظام السوري عن أداء دوره في حماية المواطنين وممتلكاتهم. وجاءت الحملة بعد أيام من هجمات جوية أردنية ضد ما يشتبه أنها مواقع تابعة لتجار المخدرات في ريف السويداء، أدت إلى مقتل 10 مدنيين في بلدة عرمان، ما أثار استياء عارماً في السويداء التي تشهد حراكاً مناهضاً للنظام منذ منتصف العام الماضي.

وقدمت حركة «رجال الكرامة»، بعد هجمات الطيران الأردني، مبادرة لعمّان لتجنيب المدنيين ما سمّته «الموت المجاني»، ترتكز على بنود عدة، أبرزها تسليم الحركة لوائح بأسماء الموجودين ضمن محافظة السويداء، ممن تعتقد أنهم متورطون في تجارة وتهريب المخدرات.

عناصر من النظام السوري في درعا البلد، 2021 (وائل بشارة/فرانس برس)

شرق غرب

تايوان: مؤيد للوحدة مع الصين رئيساً للبرلمان

انتخب هان كو يو (الصورة)، الذي ينتمي للقوميين المؤيدين للوحدة مع الصين، رئيساً لبرلمان تايوان، أمس الخميس. وفاز «الكومينتانغ»، بـ52 من مقاعد المجلس التشريعي (البرلمان)، البالغ عددها 113 مقعداً، في انتخابات 13 يناير/ كانون الثاني الماضي.

(أسوشييتد برس)

أميركا تجسست على قادة فنزويلا

ذكرت وكالة «أسوشييتد برس»، أمس الخميس، أنها حصلت على مذكرة سرية توضح عملية سرية استمرت لسنوات نفذتها إدارة مكافحة المخدرات الأميركية، والتي أرسلت عملاء سريين إلى فنزويلا لتسجيل وجمع أدلة في قضايا تهريب مخدرات ضد قيادة البلاد. وجاء في المذكرة، التي تعود لعام 2018، أنه «من الضروري إجراء هذه العملية من جانب واحد ودون إخطار المسؤولين الفنزويليين»، وهي توسعة لـ«عملية موني بادجر» (الطعم)، وهي تحقيق استهدف عشرات الأشخاص، بمن في ذلك الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو.

(أسوشييتد برس)

واشنطن «تفكك» شبكة فرصنة مركزها الصين

أعلنت وزارة العدل الأميركية، في بيان أمس الخميس، تفكيك شبكة من القراصنة الإلكترونيين تتمركز في الصين، وتعرف باسم «فولت تايفون»، متهمة إياها باختراق بنى تحتية رئيسية في الولايات المتحدة بهدف تعطيلها حال نشوب نزاع. إلا أن المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية وانغ ونبين اعتبر، في بيان، أن الولايات المتحدة وجّهت للصين «اتهامات لا أساس لها وشوّهت سمعة الصين من دون أي أدلة».

(فرانس برس)

محكمة باكستانية: تسريب خان برقية سرية أضر بالبلاد

ذكر حكم قضائي باكستاني صدر، أمس الخميس، أن تسريب رئيس الوزراء السابق عمران خان برقية دبلوماسية سرية ألحق أضراراً بالبلاد اقتصادياً وسياسياً ودبلوماسياً، وذلك بعد أن قضت محكمة بسجنه 10 سنوات. وكانت المحكمة الخاصة دانت خان، الثلاثاء الماضي، بتهمة إفشاء أسرار الدولة وحرمته من تولي مناصب عامة لمدة 10 سنوات مما يمثل انتكاسة له ولحزبه «الإنصاف» قبل الانتخابات العامة في 8 فبراير/ شباط الحالي.

(رويترز)

الفيليبين تخطط لشراء غواصة «للدفاع عن السيادة»

وافق الرئيس الفيليبيني فرديناند ماركوس الابن (الصورة)، أمس الخميس، على المرحلة الثالثة من تحديث الجيش، والتي تشمل شراء أول غواصة للدفاع عن سيادة البلاد في بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه مع بكين. وقال المتحدث باسم القوات البحرية في بحر الفيليبين الغربي روي ترينيداد، في بيان، إن المرحلة الثالثة من التحديث تعكس تحولاً في استراتيجية الجيش. وأضاف: «قد لا نكون بحرية كبيرة، ولكن سيكون لدينا بحرية تهتم بحقوقنا الإقليمية وسيادتنا».

(رويترز)

إضاءة

لقاءات في البحرين بين الجيش السوداني والدعم السريع

برز عامل مؤثر على صعيد الحرب السودانية، تمثل بلقاء بين ممثلين رفيعي المستوى من الجيش وقوات الدعم السريع في البحرين

كشفت مصادر مطلعة لوكالة «رويترز»، أمس الخميس، أن قادة كبارا من الجيش السوداني وقوات الدعم السريع اجتمعوا ثلاث مرات في يناير/كانون الثاني الماضي، في البحرين، في أول تواصل على هذا المستوى بين الجانبين المتحاربين في الصراع المستعر منذ 15 إبريل/نيسان الماضي. وقالت أربعة مصادر، بينها اثنان حضرا المحادثات، إنه على عكس المحادثات السابقة المتعلقة بالحرب في السودان، حضر ممثلون مؤثرون من القوتين، أبرزهم نائب القائد العام للقوات المسلحة، اللواء شمس الدين كباشي، واللواء عبد الرحيم دقلو، شقيق قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو حميدتي، وشارك مسؤولون من مصر والإمارات في الاجتماعات.

وقالت المصادر إن الولايات المتحدة والسعودية أيضاً حضرتا المحادثات غير المعلنة التي جاءت بعد محاولات متكررة من جانب القوتين ومن دول شرق أفريقيا أيضاً، للتوسط في وقف لإطلاق النار والتوصل إلى اتفاق سياسي لإنهاء الحرب دون تحقيق تقدم يذكر. وقال أحد المشاركين إن الجانبين اتفقا مبدئياً على إعلان مبادئ يشمل الحفاظ على وحدة السودان وجيشه. وأضاف المصدر أنه من المقرر إجراء مزيد من المحادثات لمناقشة وقف إطلاق النار، لكن اجتماعاً للمتابعة تأجل الأسبوع الماضي.

ورفض ممثلو الجيش السوداني وقوات الدعم السريع والإمارات التعليق. وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية إن الولايات المتحدة «مستعدة للشراكة مع الأطراف الإقليمية صاحبة النفوذ على المتحاربين»، لكنه رفض التعليق على المفاوضات.

غير أن رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان، اعتبر مساء أول من أمس الأربعاء، أنه «لا يمكن الحديث عن أي عملية سياسية في البلاد إلا بعد الانتهاء من هذا التمرد (الدعم السريع) الذي يواجه الدولة»، جاء ذلك في بيان من مجلس السيادة، عقب خطاب البرهان، أمام ضباط وجنود «قيادة منطقة النيل الأزرق العسكرية» بمدينة سنار (جنوب شرق) المتاخمة لولاية الجزيرة (وسط).

وقال البرهان: «من اليوم لا حكم على جماجم السودانيين وحل المشاكل يكمن من الداخل وليس من الخارج»، وفق البيان. ووفق البيان «أكد البرهان تضامن وتكاتف الجميع في سبيل دحر التمرد (الدعم السريع) واستئصاله، كما أكد أن إشارات النصر ونهاية التمرد بدأت تلوح في الأفق».

وأضاف: «قائد التمرد (في إشارة لقائد الدعم السريع محمد حمدان دقلو حميدتي) ومعاونوه ستتم محاسبتهم على كل الانتهاكات التي قامت بها مليشياتهم ضد المواطنين الأبرياء».

من جانبه، قال حميدتي، مساء الأربعاء: «أعرب عن استعدادي لمواصلة الانخراط في عملية السلام في السودان تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والاتحاد الأفريقي، أو في إطار أي عملية سلام إقليمية أو دولية أخرى». وذكر في بيان عبر حسابه بمنصة «إكس» (تويتر سابقاً) أنه «من المهم للغاية توحيد أو تنسيق مبادرات السلام المختلفة، لأن ذلك من شأنه تسريع عملية إنهاء الحرب وتحقيق السلام في السودان».

ووفق مراقبين، فإن تصريحات البرهان ربما تشير إلى سد الباب أمام أي وساطة للجمع بينه وبين حميدتي في لقاء خارج السودان، بعد أن سعت لذلك «إيغاد» دون جدوى، وكانت آخر محاولاتها عندما دعت في 18 يناير الماضي الطرفين لاجتماع مباشر خلال أسبوعين لوقف الحرب في بلادهما. بدوره، ذكر الرجل الثاني في السلطة الموالية للجيش في السودان مالك عقار خلال زيارة إلى إريتريا أخيراً، في منشور على منصة «إكس» (تويتر سابقاً)، أنه ناقش مع المسؤولين الإريتريين «سبل تجنّب امتداد الحرب إلى شرق السودان». وسلّط هذا الكلام الضوء على الخطر الذي يتهدّد ولايات شرق السودان الثلاث (كسلا والقضارف والبحر الأحمر)، التي ظلت حتى الآن بمنأى عن المعارك، خصوصاً مدينة بورتسودان حيث يوجد الميناء والمطار الوحيدان العاملان في السودان حالياً، والمقرّ الحالي للبرهان. غير أن شرق السودان ليس مهدّداً فقط من الداخل، بل من الخارج. وقال عقار إنه ناقش ذلك التهديدات مع الرئيس الإريتري أسياس أفورقي.

وذكر شهود لوكالة «فرانس برس»، أنه يوجد على الأقل خمسة معسكرات لتدريب مقاتلين سودانيين في إريتريا، من بينها ثلاثة في منطقة مهيب بإقليم القاش بركا. ولا تعلّق أسمره على الموضوع. وتكتفي بالدعوة إلى السلام والحوار. وانتقدت «الجبهة الشعبية للتحرير والعدالة» السودانية، في بيان في 12 يناير الماضي، إريتريا، معتبرة أن «دعم (هذه المعسكرات) واعتبار ذلك سياسة رسمية لإريتريا من شأنه إطالة الحرب في السودان وتحويلها إلى نزاع إقليمي».

البرهان: لا حديث عن عملية سياسية إلا بعد انتهاء التمرد

(الأناضول، رويترز، فرانس برس)

حصلت أوكرانيا على دعم كبير من الاتحاد الأوروبي بقيمة 50 مليار دولار، مما سيساعدها على الصمود عسكرياً واقتصادياً. في المقابل، ظلّت خلافات رئيسها فولوديمير زيلينسكي مع قائد جيشه فاليري زالوجني، طاغية في كييف

أزمة زيلينسكي ـ زالوجني تتفاقم

أوروبا تنصر أوكرانيا بـ50 مليار يورو

حصلت أوكرانيا على دعم أوروبي كبير، كانت تحتاجه بشدّة بعد توقف المساعدات الأميركية، وذلك إثر توصل الدول الـ27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق، أمس الخميس، على دعم أوكرانيا بـ50 مليار يورو، للفترة بين عامي 2024 و2027، كانت مجمدة سابقاً بسبب رفض رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان، هذا الدعم. كما اتفقت الدول الـ27 على ترشيح أوكرانيا لعضوية الاتحاد الأوروبي. وكتب رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال على منصة «إكس» (تويتر سابقاً)، عند بدء قمة استثنائية في بروكسل «الوحدة. اتفق كل القادة الـ27 على مساعدة إضافية بقيمة 50 مليار يورو لدعم أوكرانيا كجزء من ميزانية الاتحاد الأوروبي». وأضاف أن «هذا الاتفاق يضمن تمويلاً مستقراً على المدى الطويل لأوكرانيا». ورحّب الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي بالقرار الأوروبي، معتبراً عبر «إكس»، أن المساعدات تظهر «وحدة قوية للاتحاد الأوروبي»، مضيفاً أنه «من المهم جداً أن يتم اتخاذ القرار من قبل جميع القادة الـ27، مما يثبت مرة أخرى وحدة الاتحاد الأوروبي القوية». وشدّد على أن «استمرار الدعم المالي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لأوكرانيا من شأنه أن يعزز الاستقرار الاقتصادي والمالي على المدى الطويل، وهو أمر لا يقل أهمية عن المساعدات العسكرية وضغوط العقوبات المفروضة على روسيا».

وكان رئيس الوزراء المجري، وهو الوحيد بين الدول الـ27 الذي حافظ على علاقات وثيقة مع روسيا بعد غزوها أوكرانيا قبل سنتين تقريبا، أثار غضب نظرائه خلال قمتهم في ديسمبر/كانون الأول الماضي عبر معارضته هذا الدعم المالي الضروري لكييف. ويواجه اتهامات في بروكسل بأنه يبتز الاتحاد الأوروبي للحصول على الإفراج عن أموال أوروبية مخصصة لبلاده، لكنها جُمّدت بسبب ثغرات في تطبيق دولة القانون تنسب إلى بودابست. وقال رئيس الوزراء البولندي دونالد توسك للصحافيين في قمة الاتحاد الأوروبي: «لا توجد مشكلة في ما يسمى بقضية الإرهاق في أوكرانيا. لقد شعرنا بالإرهاق من أوربان الآن في بروكسل. لا أستطيع أن أفهم. لا أستطيع قبول هذه اللعبة الغريبة والأنانية للغاية التي يمارسها فيكتور أوربان». وقالت رئيسة وزراء إستونيا كايا كالاس للصحافيين لدى وصولها إلى مقر الاتحاد الأوروبي: «لا أريد استخدام كلمة ابتزاز، لكنني لا أعرف أي كلمة أخرى أفضل لوصف هذا الوضع». وتوقفت المساعدات الأميركية لأوكرانيا في نهاية ديسمبر الماضي، بعد فشل الحزبين الجمهوري والديمقراطي في تمرير قانون متعلق بدعم كييف. وربطه الجمهوريون بضرورة إقرار قوانين متعلقة بالمهاجرين غير النظاميين على الحدود الجنوبية الأميركية، كي يسمحوا بتمويل أوكرانيا. وكان من المقرر دعم كييف بـ61 مليار دولار. ولا تزال النقاشات جارية في الكونغرس الأميركي، من أجل التوصل لصيغة مشتركة بين الحزبين. في غضون ذلك، استمر الغموض حول مصير قائد الجيش الأوكراني، فاليري زالوجني، مع نقل محطة «سي أن أن» الأميركية، أمس الخميس، عن مصادر مطلعة قولها إنه من المتوقع أن يصدر الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي قراراً بإقالة زالوجني من منصبه بحلول نهاية الأسبوع الحالي. ووصفت المحطة ذلك، في حال حصوله، بأنه سيكون «أكبر تغيير عسكري» في كييف، منذ بدء الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 فبراير/شباط 2022. وتطرقت «سي أن أن» إلى الاجتماع الذي عُقد الاثنين الماضي، بين زيلينسكي وزالوجني، وأكدت ما أوردته مصادر إعلامية أخرى من أن الرئيس عرض على القائد منصباً آخر، لكن زالوجني رفض. وذكرت «سي أن أن» أن الرئيس الحالي لاستخبارات وزارة الدفاع كيريلو بودانوف، هو المرشح الرئيسي لخلافة زالوجني، ومعروف بعلاقته القوية مع زيلينسكي. مع العلم أن بودانوف علّق على الأنباء حول إقالة زالوجني، بالقول: «نحن في حالة حرب، وجميع الأطراف تستخدم جميع الوسائل المتاحة، بما في ذلك حرب المعلومات». ويُعدّ زالوجني بحسب «سي أن أن» أحد أكثر قادة أوكرانيا شعبية، على الرغم من فشل الهجوم المضاد الأوكراني الصيف الماضي، في إحراز أي تقدم كبير في دحر القوات الروسية في جنوب وشرق البلاد. وأظهر استطلاع للرأي نشره معهد كييف لعلم الاجتماع في ديسمبر/كانون الأول الماضي، أن 88 في المائة من الأوكرانيين يؤيدون زالوجني، و62 في المائة زيلينسكي.

مناورات أوكرانية في جيتومير، شمالي أوكرانيا، الثلاثاء (غليب غارانيش/رويترز)

أوكرانيا تروّج لبدء هجوم جديد ضد القوات الروسية في الربيع

ومع أن زيلينسكي هو من عيّن زالوجني قائداً للجيش في يوليو/تموز 2021، غير أن العلاقة بينهم تدهورت في الأشهر الأخيرة، بفعل فشل الهجوم الأوكراني المضاد، واعتبار زالوجني في مقال نشره في «إيكونوميست» في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، أن الحرب وصلت «إلى طريق مسدود». كما اختلف الرجلان حول ملف التجنيد العسكري.

وفي إشارة إلى ثقة الجنود بقائدهم، نقلت «سي أن أن» عن عسكري أوكراني يقاتل في أفديفكا، شرقي البلاد، قوله إن «أي قرار بإقالة زالوجني سيكون خطأ. إنه جنرال عظيم. حكومتنا تريد الإطاحة به لأنه ليس مناسبا جداً لهم»، مضيفاً: «يبدو أن رجال زيلينسكي باعونا منذ وقت طويل».

وفي محاولة لطيّ صفحة الهجوم المضاد الصيف الماضي، نقلت صحيفة «ذا تلغراف» البريطانية، عن بودانوف قوله إن «القوات الأوكرانية ستبدأ هجوماً مضاداً جديداً في الربيع»، موضحاً في تصريحات للصحيفة أنه «الآن هناك عملية هجومية لروسيا، بدأت في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي. يمكنك أن ترى النتائج بنفسك... هجومهم لا يزال مستمراً. وفي مكان ما مطلع الربيع المقبل، سينتهي الهجوم. ومثل قواعد أي لعبة: تقوم بحركة، يقوم العدو بخطوة. الآن هي خطوة العدو، بعدها سينتهي وسيبدأ قواتنا بالعمل».

ميدانياً، أعلنت وزارة الدفاع الروسية، أمس الخميس، إسقاط 11 مسيّرة أوكرانية فوق مناطق روسية حدودية مع أوكرانيا. وذكرت الوزارة في بيان أنه «تم إحباط محاولة من جانب نظام كييف لتنفيذ هجوم إرهابي بطائرات مسيّرة على مواقع في الأراضي الروسية». وأضافت: «اعترضت الدفاعات الجوية مسيّرات فوق أراضي منطقة بيلغورود (أربع مسيّرات) وكورسك (مسيّرة واحدة) ودمّرتها». وفي بيان آخر، أعلنت الوزارة عن تدمير أربع مسيّرات أوكرانية أخرى فوق منطقة بيلغورود ومسيّرتين فوق منطقة فورونيج.

(قنا، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

جديد الطائرة الماليزية

رفضت محكمة العدل الدولية، مساء أول من أمس الأربعاء، البتّ في اتهامات أوكرانيا لروسيا بإسقاط طائرة ركاب ماليزية، الرحلة «إم. إتش 17» فوق شرق أوكرانيا في 17 يوليو/تموز 2014. وكانت كييف قد رفعت الدعوى على اعتبار أن «موسكو انتهكت اتفاقية الأمم المتحدة لمنع تمويل الإرهاب». واعتبرت المحكمة أن انتهاكات تمويل الإرهاب تسري فقط على الدعم النقدي والمالي، لا على توريد أسلحة أو تقديم تدريبات مثل ما تقوله أوكرانيا.

إضاءة

انقلاب ميانمار: عام رابع

دخل الحكم العسكري في ميانمار عامه الرابع أمس الخميس. وبينما وضعت المعارضة الإثنية والسياسية شروطها لحل سلمي، يقول الجيش إنه متمسك بمحاربة «الإرهابيين»

دخلت ميانمار، أمس الخميس، عامها الرابع في ظلّ الحكم العسكري بعد انقلاب الجيش في الأول من فبراير/شباط 2021 على السلطة المدنية وزعيمتها أونغ سان سو تشي، المسجونة حالياً. وفيما لا يزال هذا البلد يعيش حرباً منذ ذلك الحين، بين الجيش من جهة، والمجموعات العسكرية التي انبثقت عن المعارضة المدنية، أو الجماعات الإثنية المسلّحة، من جهة أخرى، أصبحت حرب ميانمار «شبه منسية»، في ظلّ استمرار الغرب بفرض عقوبات على نظام هذا البلد العسكري، لم تؤدِّ إلى تبديل المعادلات، فيما تحقّق المعارضة المسلّحة بعض الإنجازات المهمة.

ومدّدت الطغمة العسكرية الحاكمة في ميانمار، أول من أمس الأربعاء، حال الطوارئ المفروضة في البلاد 6 أشهر إضافية، مع اختتام الانقلاب عامه الثالث، وأرجأت مرة جديدة الانتخابات التي وعدت بتنظيمها منذ الانقلاب. وجاء في بيان صادر عن المجموعة العسكرية أن «الرئيس بالوكالة، أو مينت سوي، أعلن تمديد الطوارئ» بعد اجتماع للمجلس الوطني للدفاع والأمن في العاصمة نايبيداو، مضيفاً أن القرار صدر «لأن الوضع لم يعد إلى طبيعته ومن أجل السماح بمواصلة القتال ضد الإرهابيين». وأشار البيان إلى أن المجلس بحث في «الاستعدادات لتنظيم انتخابات مع أحزاب عدة» وفي إجراء عملية إحصاء وطنية ضرورية للتصويت. وفي خطاب بثّه التلفزيون الرسمي، أكّد قائد المجلس العسكري في ميانمار، مين أونغ هلاينغ، أن الجيش «سيقوم بكل ما يمكن لإعادة الاستقرار» إلى البلاد، متعهداً زيادة الدعم للمليشيات المدنية التي تدعمه.

من جهتها، دعت المعارضة في ميانمار، أمس، السكّان، إلى التزام منازلهم والاحتجاج بطريقة «صامتة» على حكم العسكريين، مع دخوله عامه الرابع. وكانت «حكومة الوحدة الوطنية» التي أسّسها المشرعون المنتخبون الذين مُنعوا من شغل مقاعدهم بعد الانقلاب، وجماعات مسلحة عرقية متحالفة معها، كشفت أول من أمس، عن خريطة طريق سياسية لإنهاء الحكم العسكري وتمكين الانتقال السلمي للسلطة، قائلين إنهم منفتحون على محادثات السلام مع الجيش إذا قبل شروطهم. وتشمل أهدافهم إنهاء تدخل الجيش في السياسة، ووضع جميع القوات المسلحة تحت قيادة حكومة مدنية منتخبة، وإصدار دستور جديد يجسد الفيدرالية والقيم الديمقراطية، وإنشاء اتحاد ديمقراطي فيدرالي جديد وتأسيس نظام العدالة الانتقالية. أما الولايات المتحدة، فأعلنت فرض عقوبات جديدة على كيانين «على ارتباط وثيق بالنظام العسكري» في ميانمار و4 أفراد. ودعت خارجيتها، جيش ميانمار «إلى تغيير مساره وخلق مساحة لحوار بناء وشامل باتجاه بورما مستقبلية تتمتع بالديمقراطية»، وهو الاسم الآخر لميانمار. وبحسب الأمم المتحدة، فإن الاشتباكات بين الجيش ومعارضيه، منذ 2021، أدّت إلى نزوح أكثر من مليوني شخص في جميع أنحاء البلاد، ومقتل أكثر من 4400 شخص في حملة القمع التي أعقبت الانقلاب، واعتقال نحو 25 ألفاً آخرين. ودعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، أمس، إلى وضع حدّ للعنف في ميانمار «وفتح مجال إلى الانتقال الديمقراطي مع عودة إلى نظام مدني»، بحسب المتحدث باسمه ستيفان دوغاريك.

ويواجه الجيش في ميانمار، منذ الأول من فبراير 2021، صعوبة في القتال ضد عشرات المليشيات المسلحة. وأصبح الوضع بالنسبة للجيش أكثر صعوبة، في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، حين قرّر «جيش أراكان» و«التحالف الديمقراطي الوطني» و«جيش التحرير الوطني - تانغ»، اغتنام ضعف القوات النظامية لإعادة إطلاق حرب تعود إلى عقود من الزمن من أجل السيطرة على مناطق بأكملها تحتوي على موارد كبيرة. وأطلقت هذه المجموعات اسم «العملية 1027» على هجومها الذي تسبب نجاحه بانقسامات في صفوف المجلس العسكري المتماسك عادة، وفي انشقاقات جماعية لجنود فرّوا بالآلاف إلى الهند والصين، وأثار انتقادات علنية غير مسبوقة من قبل بعض المؤيدين البارزين للنظام. وأدى اتفاق لوقف النار فاوضت عليه بكين، في مطلع يناير/كانون الثاني الماضي إلى وقف المعارك في ولاية شان.

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

■ بشكل هستيري يحتفل الجنود الصهاينة بعد تسريحهم ومغادرتهم المهام العسكرية في قطاع #غزة. فبأي جيش سيحرر نتنياهو أسراه من غزة؟

■ وافقت ألمانيا على تزويد #إسرائيل بـ 10 آلاف قذيفة مدفعية عيار 120 ملم، كما تعتزم الدفاع عنها أمام محكمة العدل الدولية، وبذلك تتصدر #ألمانيا الداعمين للإبادة الجماعية في #غزة، بما يحتم علينا مقاطعة منتجاتها، حيث تفوقت على فرنسا

■ اللي صار في #غزة ما شفناه حتى في أفلام الرعب. ما شفناه حتى في كوابيسنا. الفاتورة التي دفعها أهل غزة غالية جداً

■ #العالم لم يخذلْنا فقط، بل استكثر علينا نهاية حياة آدمية! لقد افتَرَسَنا العالمُ كلُّه. #غزة

■ محاولات إسرائيلية فاشلة في تهجير أهل #غزة. كانت المحاولات بالقصف والجرائم وغيرها من الأشياء للتهجير، واليوم تقوم بدعم من الغرب بوقف عمليات المساعدة #الأونروا. هذا العمل الذي يقوم به الغرب هو مخطط إسرائيلي، لوقف دعم منظمة الأونروا لإخراج أهل غزة من القطاع. #غزة #الأونروا

■ تخوفاً من القصف الأميركي والعملية القادمة، رصد أكثر من 100 حركة تبديل مواقع وتحركات لفصائل تابعة إلى #الحشد_الشعبي تم تسجيلها خلال 48 ساعة الماضية في العاصمة العراقية وضواحيها وفي محافظة #الأنبار #العراق #أميركا

■ الحرس الثوري الإيراني يعلن سحب ضباطه من سوريا. لربما هناك سيناريو معقد سيحدث في الايام المقبلة. إيران لا تخطي هيج (هكذا) خطوة إلا وقد علمت الحديدة حمت ! #سوريا #العراق #الحرس_الثوري_الإيراني

■ في #العراق الهدوء الحذر، عاصفته اللاحقة أخطر... الأيام المقبلة تنذر بما لا يحمد عقباه، ما لم «يتراجع» المندفعون!

■ تفكير بصوت عال: إذا كانت الضربات الأميركية_البريطانية لم تستطع حتى الآن ردع #الحوثيين وحماية حرمة الملاحة في #البحر_الأحمر، فكيف يمكن للولايات المتحدة ردع #إيران وكافة أذرعها ومليشياتها في المنطقة؟ #اليمن #العراق #سوريا